تقييم فعالية تطور محتوى تقرير مراقب الحسابات

في ضوء متطلبات المجتمع المالي

الدكتــور أحمد حــلمي جمعـــة
جامعـــة أم القرى- مكة المكرمـــة
المملكة العربيـــة السعوديـــة

تقييم فعالية تطور محتوى تقرير مراقب الحسابات في ضوء متطلبات المجتمع المالي

الدكتور/ أحمد حلمي جمعة

جامعة ام القرى- مكة المكرمة

المملكة العربية السعودية

الملخص

الهدف من الدراسة: إستهدفت الدراسة الحالية تقييم فعالية تطور محتوى تقرير مراقب الحسابات في ضوء متطلبات المجتمع المالي وذلك من خلال العرض التاريخي لمتطلبات المجتمع المالي، ثم فحص أثر التطور الحالي في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات مانحي القروض ووسطاء الإستثمار والإدارة ، من خلال عينة بلغت ٤٨٠ من العاملين بإدارة الإئتمان وإلإستثمار والمديرين الماليين العاملين في الشركات المسجلة أسهمها في البورصة المصرية.

نتائج الدراسة النظرية: لقد أن الأوان للاتحادات الدولية المهنية ومراقبي الحسابات بعد قطع شوط لا بأس به في تطوير معايير المراجعة أن يستجيبوا لمتطلبات المجتمع المالي بتوسيع تقرير المراجعة وان الحل الأمثل لذلك هو افصاح مراقبي الحسابات في تقاريرهم بوضوح عن اكتشاف الغش، والتصرفات غير القانونية ، وتقييم تقدير الإدارة لقدرة المنشأة على الاستمرارية، والتقرير عنها.

نتائج الدراسة الميدانية: أن هناك جدوى للتطورات في تقرير مراقب الحسابات، كما أن هناك تأثير لهذه التطورات على قرارات مانحي القروض ووسطاء الإستثمار وقرارات الإدارة، كما يتضح أيضاً أن مانحى القروض ووسطاء الإستثمار كانت أكثر إهتماماً بهذه التطورات وتأثيراتها المختلفة من إدارة الشركات بحكم طبيعة ومخاطر وظيفتهم وخبراتهم العملية.

المصطلحات الدالة: المعايير المصرية للمراجعة- المعايير الدولية للمراجعة- مراقب الحسابات- قرارات الإئتمان- قرارات الإستثمار - مسؤوليات الإدارة.

المقدمة

تشغل قضية عدم رضا المجتمع المالي عن تقرير مراقب الحسابات حيزاً واسعاً في الفكر المحاسبي على الصعيدين المحلي والعالمي، وقد أثيرت هذه القضية حالياً تحت مسمى فجوة المعلومات Information Gap (IFAC, IAASB, 2012)، واكتسبت اهتماماً واسع النطاق لأن محتويات تقرير مراقب الحسابات فقدت فعاليتها، وأصبح لها انعكاساتها السلبية الخطيرة على عملية اتخاذ القرار في بيئة ممارسة الأعمال المعاصرة، وإذا أريد لمعلومات تقرير مراقب الحسابات أن تسترد فعاليتها في هذا المجال، فإنه يجب إعادة النظر في محتويات التقرير بالشكل الذي يحقق خصائص الجودة ومتطلبات المجتمع المالي.

لذلك يتجه الفكر المحاسبي مع بداية الفية الثالثة بريادة IFAC,AICPA الى تطوير بيانات معايير المراجعة الأمريكية* والدولية التى ستحل محل المعايير الأمريكية اعتباراً من عام ٢٠١٤، باعتبار أن المعايير هي الاسلوب الأفضل القادر على تحقيق تلك الخصائص والمتطلبات وعلى الرغم من تعدد وغزارة الكتابات حول تقرير مراقب الحسابات إلا أنها اتجهت نحو تنميط التقرير حتى يسهل فهمه من قبل مستخدمي القوائم المالية واكتشاف أي موضوعات غير عادية، كما أن المعايير الدولية والمصرية المتوافقة معها ، والأمريكية يؤخذ عليها:

١- إهمال مراقبي الحسابات لمتطلبات المجتمع المالي لأن مسؤولية اعداد البيانات الحالية تقع على الادارة حتى بعد مراجعتها استناداً الى هذه المعايير.

٢- لا يتفق محتوى تقرير مراقبي الحسابات مع الأداء الواجب القيام به وفقاً للمعايير التي يعمل بها في الدولة، وبالتالي افتقاد تقرير مراقب الحسابات لفعاليته في تحقيق الهدف.

٣- بالإضافة الى ما سبق، هناك بعد آخر على درجة كبيرة من الأهمية، يتعلق بخصائص بيئة ممارسة الأعمال المعاصرة والتى أضحت أكثر تعقيداً وإضطراباً أكثر من أي وقت مضي وبالتالي أصبح الإفصاح والشفافية والوضوح فيها مطلباً ملحاً بل وحاسماً.

مشكلة وأهمية الدراسة

تشير الورقة الإستشارية المطروحة للرأي العام من قبل مجلس معايير المراجعة والتاكيد الدولي (IAASB, 2011)، الى أن بيئة الأعمال العالمية اليوم قد أصبحت معقدة ومضطربة بشكل متزايد منذ الأزمة المالية العالمية، والتى أكدت على الأهمية الحاسمة لمصداقية التقارير المالية ذات الجودة العالية.

ويؤكد المجلس (IAASB, 2011)، على إن البيئة الحالية والأحداث قد حفزت الطلب على معلومات إضافية، وذات صلة أكثر من ذلك، عن الشركات والعمليات التي تدعم جودة التقارير المالية. كما أن المساهمين الحاليين والمستثمرين المحتملين وغيرهم يتطلعون إلى تقليل مستوى عدم التأكد في اتخاذ القرارات من خلال الحصول على معلومات يعتبرونها ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها Existing shareholders, potential investors and others look to reduce the level of uncertainty in their decisions by seeking information they consider to be relevant and reliable.

كما يؤكد المجلس (IAASB, 2011)، على إن تقرير مراقب الحسابات ليس سوى عنصر واحد في عملية تقديم تقارير أوسع للشركات، ولكن يلعب دورا هاما في الاتصالات مع المستخدمين، وفقا لذلك، فإن قيمة وأهمية تقرير مراقب الحسابات يجب أن يتم رصدها والمحافظة عليها ، وتدعيمها،

* As the ASB redrafted the standards for clarity, it also converged the standards with the International Standards on Auditing (ISAs), issued by the International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). Clarified Statements on Auditing Standards (SASs), issued by the Auditing Standards Board (ASB), are effective for audits ending on or after December 15, 2012, and will replace existing SASs in 2014.

Accordingly, the value and relevance of the auditor's report needs to be monitored and maintained and, as appropriate, enhanced.

تحسين

لذلك تشكل النظرة المستقبلية لتقرير مراقب الحسابات – في بداية العقد الثاني من القرن الجديد – المحفز الرئيسي للدراسة الحالية من أجل المشاركة في الاجابة على التساؤلات الهامة التي تتعلق بقضية تشغل حيزاً كبيراً من الاهتمام في الوقت الحاضر، ومن المتوقع أن تظل تشغل هذا الإهتمام لفترة ليست بالقصيرة، حيث أن عالم الغد هو بلا شك عالم الأبتكار والإبداع والتجديد المستمر والمتسارع، تلك هي المشكلة التي تحاول الدراسة الحالية إيجاد حلولاً لها، والتي يمكن صياغتها في شكل عدد من التساؤلات كما يلي:

س١: ما هي متطلبات المجتمع المالي من مراقب الحسابات؟ وما مدى فعالية تطور محتوى تقرير مراقب الحسابات في ضوء متطلبات المجتمع المالي ؟ والإجابة على هذا التساؤل هو أساس الإطار النظري للدراسة الحالية.

س٢: ما أثره تطور محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات مانحي القروض ووسطاء **الإستثمار ومسؤليات الإدارة؟ والإجابة على هذا التساؤل هو جوهر الدراسة الميدانية في الدراسة الحالية.**

هدف الدراسة

تستهدف الدراسة الحالية تقييم فعالية تطور محتوى تقرير مراقب الحسابات في ضوء متطلبات المجتمع المالي وأثره على قرارات مانحي القروض ووسطاء الإستثمار ومسؤوليات الإدارة وذلك عند تطبيق معايير المراجعة المصرية والقوانين المصرية السارية مع دراسة ميدانية على عينة من العاملين في إدارة الإئتمان (مانحي القروض) وإدارة الإستثمار (وسطاء الإستثمار) بالبنوك المصرية والإدارة (المديرين الماليين) في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية بمحافظة بورسعيد.

فرضيات ومتغيرات الدراسة

تقوم الدراسة الحالية بفحص أربعة متغيرات، المتغير الأول ، المتغير المستقل الذي يعبر عن التطور في محتوى تقرير المراجعة المصري (٧٠٠)، ولكي نقيس هذا المتغير تم صياغة العبارات من (١-١٢)، ولقياس المتغير الثاني: والذي يعبر عن مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع (قرارات مانحي القروض) فقد تم صياغة العبارات من (١٣- ١٤) ، ولقياس المتغير الثالث: والذي يعبر عن مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع (قرارات الإستثمار) فقد تم صياغة العبارة (١٥) ولقياس المتغير الرابع والذي يعبر عن مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع (قرارات الإدارة) فقد تم صياغة العبارة (١٦) والواردة في قائمة الاستبيان.

ومن أجل اختبار مدى صحة المتغير المستقل ومدى تأثيره على المتغيرات التابعة، ومن أجل تجميع الإجابات حول متغيرات الدراسة فقد أستخدمت قائمة استبيان كأداة للدراسة تضمنت (١٦) عبارة رئيسية أو (٧٠) عبارة فرعية متضمنة خمسة إجابات وفقا لمقياس ليكرت الخماسي من موافق تماما إلى

نادراً بدرجات معيارية من (٥: ١)، وأوزان نسبية من ١٠٠% إلى ٢٠%، لخدمة هدف الدراسة واختبار فرضياتها، كما قد تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولي (Ho1):لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية في تطور محتوى تقرير مراقب الحسابات في مصر.

الفرضية الرئيسية الثانية (Ho2):لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات في مصر على قرارات مانحي القروض.

الفرضية الرئيسية الثالثة (Ho3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات في مصر على قرارات وسطاء الإستثمار.

الفرضية الرئيسية الرابعة (Ho4): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات في مصر على مسؤوليات الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية.

مجتمع العينة وحدود الدراسة

لقد تم توزيع قائمة الاستبيان بعد تحكيمها على عينة بلغت (٧٠٠) شملت مديرى ورؤساء أقسام والعاملين بإدارة الإئتمان والإستثمار في البنوك المصرية، والمديرين الماليين للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، والواقعة في مدينة بورسعيد، مع العلم بإن مجتمع الدراسة أرقامة تقريبية بسبب سرية المعلومات لدى العاملين في الجهات محل الدراسة، كما يتضح من الجدول (١) التالي:

العينة	عدد الأستبانات المرسلة	عدد الأستبانات المستردة	%
العاملين بإدارة الإئتمان	٣٠٠	٢٠٤	٤٢,٥
العاملين بإدارة الإستثمار	٢٨٠	١٨٠	٣٧,٥
المديرين الماليين بالشركات	١٢٠	٩٦	٢٠,٠
الإجمالي	٧٠٠	٤٨٠	١٠٠,٠

الجدول (١)

لقد تم إجراء الدراسة الميدانية في ضوء المحددات التالية:

١- استخدام قائمة الاستبيان والتي قد تتضمن قدراً من التحيز في تجميع إجابات عينة الدراسة، على الرغم من فاعليتها في مجال الدراسات الاجتماعية.

٢- نظرا للوقت المحدد للدراسة، والسرية المحاطة لإعداد العاملين بشكل خاص في البنوك فقد تم توزيع قائمة الاستبيان على ضوء ما تقدم.

٣- لم تشمل عينة الدراسة عينة ممثلة للجان المراجعة أو مراقبي الحسابات أو المراجعين الداخليين سواء في البنوك أو الشركات تاركين ذلك لدراسة أخرى.

الإساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم إجراء التحليلات الإحصائية والوصول للنتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وفقا لبرنامج Spss، ولعل أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة بالأضافة الى التكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة، والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات وأراء عينة الدراسة في عبارات الدراسة، أختبار T لاختبار المتغير المستقل، تم أستخدام(أبو زيد، ٢٠٠٥):

- الانحدار البسيط: لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة الثلاثة.
- معامل ارتباط بيرسون : لقياس قوة العلاقة الأرتباطية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة؛ وقياس مستوى تأثير المتغير المستقل في المتغيرات التابعة.
- اختبار One-way ANOVA: لبيان ما إذا كان هناك فروق في أراء عينة الدراسة تعود لخصائص هذه العينة المتعلقة بالوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والتخصص والخبرة العملية وذلك بالنسبة للمتغير المستقل.
- اختبار Two-way ANOVA: لبيان ما إذا كان هناك فروق في أراء عينة الدراسة تعود لخصائص هذه العينة المتعلقة بالوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والتخصص والخبرة العملية وذلك بالنسبة للمتغيرات التابعة وعلاقتها بالمتغير المستقل.
- واختبار Scheffe: اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة لصالح أي فئة من فئات الدراسة الثلاثة بناء على خصائص عينة الدراسة.

كما استخدم اختبار! Cronbach's Alpha لاختبار مدى مصداقية إجابات عينة الدراسة (١٢٠) بشأن العبارات الواردة في قائمة الاستبيان، ولقد بلغت المصداقية أو الاعتمادية ٩٦٨. لكل العبارات، و ٩٢٣. لعبارات المتغير المستقل (٢٩) عبارة ، و ٩١٠. لعبارات المتغير التابع(قرارات مانحي القروض) (٢٢) عبارة، ٩٢١. لعبارات المتغير التابع (قرارات الإستثمار) (١٠) عبارات، و ٩٣٣. لعبارات المتغير التابع (قرارات الإدارة) (٩) عبارات.

الإطار النظري للدراسة

التأصيل العلمي والعملي لمتطلبات المجتمع المالي

يعتبر تقرير مراقب الحسابات العمود الفقري للاعتماد على القوائم المالية بشكل عام، ولذلك تكتسب القوائم المالية بهذا الشكل قدرة كبيرة مؤثرة في علمية اتخاذ القرار، كما تكمن معظم المشاكل التي تعاني منها البيانات المالية في تقرير مراقب الحسابات، وعليه فإن المتخصص في الفكر المحاسبي يستطيع أن يلمس بشدة وبوضوح وجود اتجاه قوي ينتقد تقرير مراقب الحسابات بصورته الحالية، خاصة وأن عملية تجميع أدلة المراجعة والوصول منها الى استنتاجات سليمة وواقعية لا يمكن أن يحكمها قوانين أو تعليمات، ولكنها في الأصل مسؤولية مهنية تعتمد على الخبرة والممارسة في كل مراحلها.

لذلك أجريت العديد من الدراسات المحددة لمتطلبات المجتمع المالي ففي دراسة (Lee, 1971) وموضوعها The Nature of Auditing and Its objectives أشارت الى أن ١٠٠% من المستثمرين في المؤسسات العامة و ٨١% من المستثمرين في القطاع الخاص، و ٨٣% من مراقبي الحسابات المؤهلين، و ٨٤% من مديري الشركات قد حددوا أن هدف مراقبي الحسابات اكتشاف حالات الغش والاخطاء؛ وللتأكيد على ذلك أشارت دراسة (Beck, 1973) وموضوعها The Role of the Auditor in Modern Society"، الى أن ٩٣% من مستخدمي البيانات المالية يتوقعون بأن عمل مراقب الحسابات يوفر التأكيد بعدم ارتكاب غش بواسطة موظفي الشركة.

وكذلك أشارت دراسة (Porter, 1983) وموضوعها " Report on the Auditors Responsibility to Detect Fraud" الى أن ٩٠% من حجم العينة لديهم اعتقاد بأن مراقب الحسابات مسؤول عن اكتشاف الغش، و ٣٠% يرون أن اكتشاف الغش يصبح هدف رئيسي لمراقبي الحسابات متقدماً على مراجعة الثقة في القوائم المالية والتحقق من دقة السجلات المحاسبية، وأيضاً أشار تقرير (CICA, 1988) وموضوعة " Report the commission to study the public's expectations of Audits، الى أن ٧١% من مستخدمي البيانات المالية يعتقدون أن تقرير مراقب الحسابات غير المتحفظ لا يعني بالضرورة عدم وجود مشاكل مالية خطيرة بالشركة.

كما أشارت دراسة (Darnil, 1991) وموضوعها The Profession and the Public الى أن ٧٥% من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن المراجع مسؤول عن اكتشاف كل حالات الغش، وأيضاً أشارت دراسة (Humphrey, Moizer & Tuley,1991) وموضوعها An Empirical Dimensions to expectations الى أن ٨٦% من مستخدمي القوائم المالية، و ٦٢% من المديرين الماليين، و ٥٣% من مراقبي الحسابات لديهم اعتقاد بأن مراقب الحسابات مسؤول عن اكتشاف كل حالات الغش الهامة؛ كما أشارت دراسة (ICAI, 1992) وموضوعها Report of the commission inquiry into the expectations of users of published financial statement"، الى عدم قبول معظم مستخدمي القوائم المالية للرأي القائل بأن مراقب الحسابات الذي يخطط بمستوى معقول من الكفاءة وبطريقة مهنية قد لا يكتشف بعض حالات الغش الهامة.

كما أشارت دراسات (Ricchiute, 1992 - Carmichael & Marlen, 1992) الى أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مراقب الحسابات التعمق في شئون الشركة محل المراجعة، والقيام بدور فعال في تحديد مدى الأفصاح المالي حيث انهم يريدون من مراقب الحسابات حمايتهم من الغش وإنذارهم في وقت مبكر عن احتمالات إفلاس الشركة، لذلك أشارت دراسة (الصبان، ١٩٩٣) وموضوعها "العلاقة بين مفهوم مستوى الافصاح ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وتأثيرها على دور مراقب الحسابات"، إلى أن الدعاوى القضائية ضد مراقبي الحسابات لم تعد قاصرة على منشآت الأعمال محل المراجعة بل امتدت لتشمل مستخدمي القوائم المالية.

بالإضافة الى ما تقدم فقد أشارت دراسة (Monroe & Woodlife, 1994) وموضوعها An Empirical Investigation of the Audit Expectations Gap" الى أن ٧٤% من المساهمين، و ٦٢% من الدائنين، ٥٢% من المديرين يعتقدون بأنه يجب على مراقب الحسابات تنفيذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي الى اكتشاف كل حالات الغش، كما أشارت دراسة (مصطفى،١٩٩٤) وموضوعها نحو تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة الى أن ٦٨% من كتاب الصحافة في ميدان الأعمال، و ٥٥% من المحللين والسماسرة و ٦٦% من المساهمين يعتقدون بأن أهم وظيفة لمراقب الحسابات تتمثل من اكتشاف الغش أو الاحتيال.

كما أشارت دراسة (Epstein & Geiger,1994) بشأن تحليل بعض الدراسات الميدانية على مستخدمي القوائم المالية في أمريكا وموضوعها " Investor Views of Audit Assurance: Recent Evidence of the Expectation Gap" إلى الآتي:

مسؤولية مراقب الحسابات	إكتشاف الأخطاء	إكتشاف الغش
التأكيد المعقول	%٥١	%٧١
التأكيد المطلق	%٤٧	%٢٦,٥
عدم المسؤولية	%٢	%٢,٥

وما هو جدير بالأشارة الى أن هناك دراسات أشارت Monroe– Low, 1980 -Beck,1974) and Woodlife,1994a) الى أن مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقاد بأن مراقب الحسابات مسؤول عن اعداد البيانات المالية وتأكيد دقتها، كما أنه مسؤول عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، كما انه يوجد (Darnil, 1991- ICAS, 1993- Zhang and Harrold, 1997) لدى معظم مستخدمي القوائم المالية اعتقاد بأن التقرير غير المتحفظ يضمن سلامة الحالة المالية للشركة وقدرتها على الاستمرارية بالتالي فإن فشل الشركة يعني فشل المراجعة.

كما أشارت دراسة (Gay, Schelluch and Reid, 1997) وموضوعها Users Perceptions of the Auditing Responsibilities for the Prevention, Detection and Reporting of Fraud , of Other Illegal Acts and Error ، إلى أن ١٩,٩% من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون بأنه يجب على مراقب الحسابات عند تنفيذ عملية المراجعة التأكد من اكتشاف كل حالات الغش الهامة، كما يعتقد ٧٤,١% بأنه يجب على مراقب الحسابات أن يقدم تأكيد بخصوص اكتشاف كل التصرفات غير القانونية، ويعتقد ٨٠,٧% بأنه يجب على مراقب الحسابات أن يقدم تأكيد على اكتشاف التصرفات غير القانونية ذات العلاقة بالنواحي المالية، كما يعتقد ايضاً ٨٤,٤% بأنه يجب على مراقب الحسابات أن يقدم تأكيد بخصوص اكتشاف التصرفات غير القانونية التي لها تأثير هام على القوائم المالية.

وبناء على الدراسات السابقة يمكن القول أن متطلبات المجتمع المالي بشأن محتوى تقرير مراقب الحسابات تنطوي على ثلاث محاور أساسية والتي يمكن ترتيبها وفقاً لدرجة اهمتيها النسبية من العرض السابق كما يلي:

المطلب الاول: إكتشاف الغش والتقرير عنه

المطلب الثاني: التقرير عن قدرة المنشأة على الاستمرارية.

المطلب الثالث: إكتشاف التصرفات غير القانونية والتقرير عنها.

ولذلك ظهر اتجاه ينادى بتلبية احتياجات المجتمع المالي، حيث أوضح (Mendick,1986) في دراسة موضوعها The Auditor's Role in Society: A New Approach to Solving the Perecption Gap أن مهنة المراجعة يجب أن تدرك ضرورة توسيع مسؤولية مراقب الحسابات لتحقيق احتياجات مستخدمي تقريره في ظل بيئة اعمال متغيرة الخواص، كما أكد على هذا الاتجاه (متولى، ١٩٩١) بقوله أن متطلبات المجتمع المالي بتوسيع نطاق مسؤولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الاخطاء المادية، والمخالفات الموجودة في القوائم المالية هي قلب هذه المتطلبات، كما تعتبر القضية الاساسية التي اثارت اهتمام جميع المهتمين بأمور المهنة نظراً لتأثيرها على عملية اتخاذ القرار؛ ايضاً اشار كل من(Jang &Lin, 1993) الى ان المستثمرين يعتمدون على تقرير مراقب الحسابات في تقييم البيانات المالية التي اقر بسلامتها قبل اتخاذ القرارات الخاصة بشراء الأوراق المالية المتداولة في السوق.

ولذلك يرى (Humphery, Moizer and Turley, 1992- Gloeck and Jager,1993) ، ان تقرير مراقب الحسابات الحالي يعتبر وسيلة اتصال غير جيدة Poor Medium of Communication حيث ان مراقبي الحسابات لديهم اهتمام باستخدام هذا التقرير كوسيلة لوصف عملية المراجعة كنشاط عام، بالاضافة الى ذلك فان مستخدمي القوائم المالية يعتقدون ان مراقبي الحسابات يستخدموا تقرير المراجعة كوسيلة لحماية انفسهم Cover Their backs ضد المخاطر المستقبلية، وعليه يشير (عيد، ١٩٩٤) الى ان تقرير مراقب الحسابات الحالي لا يثير اهتمام متخذي القرارات الاقتصادية في انجلترا، واستراليا.

ويؤكد على ما تقدم ما أشارت إليه لجنة (Cohen, 1978) إلى أن تقرير المراجعة النمطي قد ساهم في عدم فهم مستخدمي البيانات المالية لمسؤوليات كل من الادارة ومراقب الحسابات ، واقترحت أن يتضمن التقرير تحديداً واضحا لتلك المسؤوليات، والابتعاد عن استخدام اللغة النمطية Standardized Language في التقرير.

كما طالبت لجنة (Treadway, 1987) بتطوير معايير المراجعة المتعارف عليها US GAAS لمزيد من الاعتراف بمسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش المالي وتعديل معايير التقرير لتحسين الافصاح عن العمل الذي قام به، وأشارت ايضا الى ضرورة ان يتضمن التقرير الاشارة الى ان مراقب الحسابات يخطط لإعطاء تأكيد معقول وليس مطلق بان البيانات المالية لا يوجد بها اخطاء جوهرية نتيجة

لوجود خطأ او غش بالاضافة الى وصف نطاق فحص وتقييم مراقب الحسابات لنظام الرقابة الداخلية، كما أيدت لجنة (Cadbury,1992) توسيع تقرير المراجعة.

كما اقترح Auditing Practice Board (APB, 1992) في انجلترا تغيير نمط ابداء الرأي من استخدام عبارات محددة ومتكررة Stereotype Opinion الى التعليق على القضايا الجوهرية المتعلقة بالمركز المالي والموضوعات الاخرى في نطاق المراجعة، ولقد أيد كل من (Kelly, 1993 - Hopkins, 1996) ذلك على اعتبار ان رأي مراقب الحسابات التقليدي الذي هو عبارة عن جملة واحدة من القوائم المالية لا يعتبر كافيا لتلبية متطلبات المجتمع المالي و.

بالتالي يجب على مراقب الحسابات ان يحول الاهتمام من مجرد ابداء الرأي في القوائم المالية الى التعليق على القضايا والاهتمامات الجوهرية المتعلقة بالمركز المالي للشركة.

وأيضاً يؤيد (غالي، ١٩٩٨) ما تقدم من اجل تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية ويرى ان ذلك يمكن تحقيقه عن طريق اعادة النظر في تقرير مراقب الحسابات بحيث:

أ- يكتب باسلوب يسهل فهمه لغير المتخصصين.

ب- يتضمن معلومات اكثر عن نطاق وطبيعة عمل مراقب الحسابات والنتائج التي توصل اليها بالاضافة الى التعليق على القضايا الجوهرية المتعلقة بالمركز المالي للشركة والموضوعات الاخرى في نطاق المراجعة.

ما هو جدير بالإشارة ، يشير الواقع الى ان الاتحادات والجمعيات المهنية والمجامع العلمية قد اهتمت بدراسة ما يريده المجتمع المالي ومايستطيع مراقب الحسابات تقديمه، كما اكدت اللجان التي شكلت بفعالية على انها تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المجتمع المالي عند صياغة واصدار معايير المراجعة حيث طالبت مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي (IFAC, IAASB,1989- 2012) مراقبي الحسابات بمراعاة احتياجات مستخدمي القوائم المالية عند تحديد مستوى الأهمية النسبية و المخاطر، والعرض والإفصاح، ومدى جوهرية الاخطاء والمخالفات وذلك بأن يكون التحديد مبنيا على مقدار تأثيرها على قراراتهم.

ولذلك أشار كل من (متولي، ١٩٩١- Grant and et. al., 1996) الى انه لا بد أن يتقبل مراقب الحسابات الدور المتوقع منه وان يتحمل مسؤوليات اكبر لتلبية متطلبات مستخدمي تقريره وان تراعي الجمعيات المهنية ان تأخذ ذلك بعين الاعتبار عند صياغة وتطوير معايير المراجعة.

ونظراً لأن متطلبات المجتمع المالي متغيرة ومتجددة فإن محاولة المهنة لترجمة هذه الاحتياجات تعد عملية مستمرة، والدليل على ذلك ان من اهم اهداف (IFAC, 1989-2012-AICPA, 1978-2013) تطوير والمحافظة على معايير اداء عملية المراجعة من الناحية الفنية والأدبية والاخلاقية.

أما فيما يتعلق بالتقرير عن تقييم مراقب الحسابات لتقدير الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرارية فقد اشارت دراسة (ذنيبات، ٢٠٠٣) على عينة من مراقبي الحسابات بلغت ٧٥ مراقب و٥٢ من مدراء

الشركات بأن مانسبته ٧٣% من مراقبي الحسابات يؤيدون مسؤولية مراقب الحسابات عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، بينما يرى ٧٤% من مدراء الشركات ان مراقب الحسابات مسؤول عن تقيم قدرة الشركة على الاستمرارية باعتباره وكيلاً عن المساهمين، كما انه لا يوجد اي اثر لموقف الادارة اذا بين مراقب الحسابات في تقريره وجود ما يهدد استمرارية الشركة.

وتأسيسا على ما تقدم نعتقد انه قد آن الأوان للاتحادات الدولية المهنية ومراقبي الحسابات بعد قطع شوط لا بأس به في تطوير معايير المراجعة ان يستجيبوا لمتطلبات المجتمع المالي بتوسيع تقرير المراجعة وان الحل الأمثل لذلك هو افصاح مراقبي الحسابات بوضوح في تقاريرهم عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، وقدرة المنشأة على الاستمرارية.

تقييم ملاءمة التطور في محتوى تقرير مراقب. الحسابات لمتطلبات المجتمع المالي

يجدر – باديء ذي بدء– الإشارة الى أنه إستجابة لما أثاره المجتمع المالي من متطلبات فقد اصدر (AICPA, 1960-1995) العديد من بيانات معايير المراجعة الخاصة بموضوع الغش (بيان ١٩٦٠/٣٠ وحل محله بيان ١٩٧٧/١٦ والغي وحل محله بيان ١٩٨٨/٥٣ والغي وحل محله بيان ١٩٩٥/٨٢ وكذلك ايضا الغى (IFAC, 1989-2012) المعيار ١١ وحل محله المعيار ٢٤٠، وفي بريطانيا الغت اللجنة الاستشارية للمنظمات المحاسبية (CCAB, 1990) الارشاد الصادر عام ١٩٨٨ وحل محله الارشاد الصادر عام ١٩٩٠ وقد ارتكزت التطورات على استمرار مسؤولية الادارة عن الغش، والجديد في هذه التطورات توفير ارشادات لتساعد مراقبي الحسابات على اكتشاف الغش والتقرير عنه الى اطراف ثالثة في حالات معينة.

وبخصوص التقرير عن قدرة المنشأة على الاستمرارية فقد اصدر AICPA بيان معيار المراجعة ١٩٨١/٣٤ والغي وحل محله البيان ١٩٨٨/٥٩ والذي عدل في القائمة ١٩٩٠/٦٤ كما اصدر IFAC معيار المراجعة ١٩٨٦/٢٣ والغى وحل محله المعيار ١٩٩٧/٥٧٠، والجديد في التطورات إعتباراً من ٢٠٠٩ /١٢/١٥ ان أصبح مراقب الحسابات مسؤولاً عن تقييم تقدير الإدارة لقدرة المنشأة على الاستمرارية.

واما بخصوص التصرفات غير القانونية فقد اصدر AICPA بيان معيار المراجعة ١٩٧٧/١٧ والغى وحل محله بيان ١٩٨٨/٥٤، كما اصدر IFAC المعيار ١٩٩٧/٥٧٠ والذي حل محل المعيار ٣١ ولعل اهم ما ورد في هذا الموضوع من تطورات هو تحديد بعض الامثلة للتصرفات غير القانونية التي يجب على مراقب الحسابات ان يوجه لها عنايته، بينما المسؤولية لا تزال تقع على الادارة لذلك يتشابه هذا – الى حد كبير – مع موضوع الغش.

اما بخصوص معايير التقرير، فقد اصدر AICPA بيان (SAS) ١٩٨٨/٥٨ وقد ترتب عليه تغيرات هامة في تقرير المراجعة النمطي منها:

أ- بالنسبة لفقرة المقدمة اضيفت عبارة تتضمن مسؤولية الادارة عن أعداد البيانات المالية، ومسؤولية مراقب الحسابات عن ابداء الرأي عنها في نطاق المراجعة.

ب- بالنسبة لفقرة النطاق اضيفت فقرة تشير الى ان المراجعة توفر تأكيد معقول بان البيانات المالية لا تتضمن تحريفات هامة، بالإضافة الى وصف موجز لطبيعة ونطاق عملية المراجعة.

ج- بالنسبة لفقر ة الرأي تم حذف عبارة الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية من عام لآخر، وفي حالة عدم الاتساق في التطبيق فان من الضروري الاشارة الى ذلك.

د- بالنسبة للفقرة التوضيحية، اضافة فقرة توضيح في الحالات التي تتأثر فيها البيانات المالية بالاحداث غير المؤكدة.

كما تضمن بيان معيار المراجعة الأمريكي (SAS/69/1992) ماهية التمثيل العادل في حالة الاتفاق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وما يجب على مراقب الحسابات القيام به وفقا لحكمه المهني وذلك للتأكد من:

* القبول العام للمبادئ المحاسبية المطبقة والمختارة .
* ملائمة المبادئ المحاسبية للظروف.
* شمول البيانات المالية للملاحظات ذات العلاقة بالمعلومات ذات الاثر بالنسبة للمستخدم بحيث يفهمها ويفسرها.
* تبويب وتلخيص عرض المعلومات في البيانات المالية بطريقة معقولة.
* تعكس البيانات المالية بمعقولية المعاملات والاحداث الاساسية بصورة توضح المركز المالي، ونتائج العمليات والتدفقات النقدية وفي الحدود الممكنة.

كما اصدر AICPA البيان SAS ١٩٩٥/٧٩ (٣٢) بشأن التقرير عن عدم التأكد، وقد ترتب على هذا البيان حذف الفقرة التوضيحية السابق الاشارة اليها وبالتالي تعديل البيان SAS/58 بخصوص عدم التأكد في الحالات التي كانت تتطلب ذلك، كما اصدر IFAC المعيار ٧٠٠ /١٩٩٧ بشأن التقرير عن البيانات المالية بعد الغاء المعيار ١٩٨٣/١٣وقد يتشابه هذا المعيار مع المعيار ٥٨ مع الاخذ بعين الاعتبار استمرار فقرة التأكيد في ISA ٧٠٠ والتي تم تعديلها في المعيار الامريكي ٥٨ بالمعيار ٧٩ وقد اشتملت هذه الفقرة على قيام مراقب الحسابات بالتأكيد على (Birdzell, 1996) :

* فرضية استمرارية المنشأة
* الاحداث التي قد تؤثر مستقبلاً على البيانات المالية (الدعاوى القضائية).
* التعديلات الضرورية في البيانات المالية المراجعة ولكن الشركة ترفض اجراء هذه التعديلات.
* المسؤوليات القانونية بالنسبة للتقرير.

بالإضافة الى ما تقدم فمنذ بداية عقد السبعينيات وحتى الآن، نشرت العديد من الدراسات بشأن تقرير المراجع من حيث الشكل والمحتوى ومدى التزام المراجعين بها (الحميد، ١٩٩٣)، ومدى نمطيتها

(الحميد، ١٩٨٨)، ومدي تأثيره على قرارات المستثمرين (Jang and Lin, 1993- Michael, 1978)، وقرارات الائتمان (Libby, 1979- Morhrweis and Kelly, 1989) ومدى وفائه باحتياجات المجتمع المالي، وبث الثقة والطمأنينة في المعلومات المالية (إبراهيم، ١٩٨٨)، وعلاقته بعزل المراجع وتأثيره على استقلاله (خليفة، ١٩٩٤).

كما تبلورت أثار ذلك في العديد من التقارير الصادرة عن اللجان الدولية - مثل - تقرير لجنة Cohen (Cohen, 1978) وتقرير لجنة Cadbury (Cadbury, 1992)، وتقرير لجنة Treadway (Treadway, 1987)، وذلك بالإضافة إلى التطورات التي شهدتها بيانات معايير المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين ١٩٨٨/٥٨، (AICPA, 1988) و١٩٩٢/69(AICPA, 1992) ، و (AICPA, 1995)١٩٩٥/79 ، بشأن تقرير المراجع.

فضلا عن إلغاء معيار المراجعة الدولي ١٩٨٣/١٣ (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ١٩٨٩)، بالمعيار ١٩٩٧/٧٠٠ (IFAC, 1997) والذي تم تعديله بالمعيارين ٧٠٠-٢٠٠٦/٧٠١ (IFAC, 2006)، كما تم تعديل الأخير بالمعيارين (٧٠٥ - ٧٠٦) (IFAC, 2010)، عمومأتوجد العديد من الدراسات التي ربطت بين محتوى تقرير مراقبى الحسابات ومسؤولياتهم بشأن الغش، والتصرفات غير القانونية، والاستمرارية، وأغلب هذه الدراسات اشتهرت بأسم فجوة التوقعات أو فجوة الاتصال أو تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، ومن أهم الدراسات العربية في هذا الشأن، دراسة (مصطفى، ١٩٩٤- متولي، ١٩٩١ - غالي، ١٩٩٨ - لطفي، ١٩٩٦ - السقا، ١٩٩٧- حماد، ٢٠٠٢- الذنيبات، ٢٠٠٣).

ومن أهم الدراسات الأجنبية في هذا الشأن أيضا دراسة (Humphrey, Moizer and Turley, 1992 - Monoroe and Woodlife, 1994-Epstein and Geiger, 1994- Gay, Schelluch and Reid, 1997- Gloeck and Jager, 1993- Grant and et. al., 1996).

كما تناولت دراسات أخرى موضوع رأي مراقب الحسابات، أو معاني معايير تقرير المراجعة، ومن أهم الدراسات العربية التي تناولت ذلك، دراسة (شاهين، ١٩٨٧- الحميد، ١٩٨٨- الحميد، ١٩٩٣- عبد الله، ١٩٩٥- محمد، ١٩٩٦- خليل، ١٩٩٨ - عبد البديع، ١٩٩٩- حميدان، ٢٠٠٥).

أما أهم الدراسات الأجنبية في هذا الشأن أيضا كانت، دراسة (Bailey,Bylinshi and Shields, 1993- Chow and Rice, 1982 - Dodd, Dopuch, Holthausen and Leftwich, 1984 - Houghton, 1987- Houghton and Messier, 1990- Dopuch, Holthausen and Leftwich, 1986- Dopuch, Holthausen and Leftwich, 1987- Libby, 1979- Whittred, 1987- Hopkins, 1996).

ومن العرض المتقدم للدراسات السابقة يتضح الأتي:

١- أكدت أغلب الدراسات على ضرورة تطوير محتوى تقرير مراقب الحسابات من أجل أن يعكس ذلك المزيد من المسؤوليات لمراقب الحسابات ، وبشكل عام تضييق فجوة الأتصال في المراجعة.

٢- أكدت بعض الدراسات أن هناك تأثيرا لمحتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان بشكل خاص.

٣- لقد أكدت بعض الدراسات السابقة على أن التقرير بشكله الحالي يعد وسيلة اتصال غير جيدة، وأن مراقبي الحسابات يستخدمون محتوى التقرير لحماية أنفسهم ضد المخاطر المستقبلية.

٥- لقد أكدت أغلب الدراسات السابقة على أن المجتمع المالي لدية رغبة أكيدة في الابتعاد عن استخدام اللغة النمطية في تقرير مراقب الحسابات ، فضلا عن أنه قد ساهم في عدم فهم مستخدمي البيانات المالية لمسؤوليات كل من مراقب الحسابات والإدارة

استجابة لما تقدم ففي ٢٠٠٩/١٢/١٥ عدل مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي المعيار الدولي للمراجعة (٧٠٠) المعدل الموسوم: تقرير مراقب الحسابات المستقل، وفيما يلي عرض موجز لأهم التطورات في محتوى التقرير الدولي كما يلي:

١- العنوان الرئيسي : تقرير مراقب الحسابات تم إضافة مصطلح المستقل.

٢- العنوان الفرعي الأول: تقرير حول البيانات المالية يجب أن يكتب في حالة عدم تطبيق العنوان الفرعي الثاني " تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية والموجود في نهاية تقرير مراقب الحسابات أي الرأي.

٣- فقرة المقدمة: تم إضافة وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

٤- فقرة مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية (جديدة): نقلت العبارة الخاصة بها من فقرة المقدمة وأضيفت إلي الفقرة الجديدة، مع إضافة العبارات التالية:

١/٤ إن الإدارة ... الخ وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية

٢/٤ وتشمل هذه المسؤولية:

١/٢/٤ تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد وعرض البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

٢/٢/٤ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة.

٣/٢/٤ وعمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف.

٥- فقرة مسؤولية مراقب الحسابات (النطاق سابقا مع التعديل):

نقلت العبارة الخاصة بها من فقرة المقدمة وأضيفت إلى الفقرة الجديدة، مع إضافة العبارات التالية:

١/٥ إن مسؤوليتنا ... الخ، وقد قمنا ... الخ، وهذه المعايير تتطلب أن نمتثل لمتطلبات أخلاقيات المهنة، وأن نخطط... الخ.

٢/٥ تتضمن المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة بشأن المبالغ والافصاحات في البيانات المالية.

٣/٥ وتعتمد الإجراءات المختارة على حكم مراقب الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء بسبب الغش أو الخطأ؛

٤/٥ عند إجراء التقييمات للمخاطر فإن على مراقب الحسابات اعتبار الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد وعرض المنشأة للبيانات المالية من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة.

٥/٥ تشمل المراجعة كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولية ... الخ، وكذلك تقييمنا للعرض... الخ.

٦/٥ إننا نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير... الخ.

٦- فقرة الرأي (لم تعدل):

في رأينا ..... في ذلك التاريخ ، مع إضافة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية بدلا من معايير المحاسبة الدولية.

٧- التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (جديد): يختلف شكل ومضمون هذا القسم من تقرير المدقق سوف يعتمد كثيرا على طبيعة ومسؤوليات مراقبي الحسابات الأخرى الخاصة التقارير.

مع الأخذ بعين الإعتبار أن الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية قد المعيار المصري (٧٠٠) المتوافق مع المعيار الدولي والإختلاف بين المعيار ٧٠٠ المصري والمعيار ٧٠٠ الدولي يتمثل في ما يلي:

١- أن المعيار المصري في الفقرة ١٧ لم يضيف كلمة مستقل في العنوان (أي تقرير مراقب الحسابات فقط).

٢- تعديل مصطلح معايير المراجعة الدولية الى معايير المراجعة المصرية، وكذلك تعديل مصطلح معايير التقارير المالية الدولية الى مصطلح معايير المحاسبة المصرية في فقرة مسؤلية مراقب الحسابات وفقرة الرأي على التوالي.

٣- حذف عبارة الإمتثال للمتطلبات الأخلاقية من فقرة مسؤولية مراقب الحسابات.

٤- أضافت مصطلح تعبر بعدالة ووضوح بدلاً من تعطي صورة صحيحة وعادلة وفق المعيار الدولي.

خلاصة القول، ان التطور في محتوى التقرير المصرى والدولي عن عملية المراجعة يشوبه العديد من اوجه القصور ولعل اهمها عدم الاستجابة لمتطلبات المجتمع المالي السابق ذكرها.

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية الحالية إلى القياس الإحصائي لأهمية التطورات في محتوى تقرير المراجعة المصري (٧٠٠) وأثرها على قرارات مانحي القروض ووسطاء الإستثمار ومسؤوليات الإدارة ، وذلك كما يلي:

عرض ومناقشة خصائص عينة الدراسة

لقد تضمن القسم الأول: المعلومات العامة من قائمة الاستبيان الخصائص المتعلقة بعينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والخبرة العملية.

وفيما يلي يوضح الجدول (٢) نتائج التحليل الإحصائي لخصائص عينة الدراسة باستخدام التوزيع التكراري كما يلي:

الجدول (٢)

%	التكرار	المؤهل العلمي	%	التكرار	الوظيفة الحالية
٥٠,٨	٢٤٤	بكالوريوس	٤٢,٥	٢٠٤	مانحي القروض
٨,٤٠	٤٠	ماجستير	٣٧,٥	١٨٠	وسطاء الإستثمار
٤٠,٨	١٩٦	دبلوم دراسات عليا	٢٠,٠	٩٦	المديرين الماليين
-	-	أخرى			
١٠٠	٤٨٠	الإجمالي	١٠٠	٤٨٠	الإجمالي
		الخبرة العملية (سنوات)			التخصص العلمي
٢٥,٠	١٢٠	أقل من ٥	٩٢,٥	٤٤٤	المحاسبة
٢٥,٠	١٢٠	من ٥ : ١٠	٠٧,٥	٠٣٦	أخرى
٢٢,٥	١٠٨	من ١٠: ١٥			
٢٧,٥	١٣٢	أكثر من ١٥			
١٠٠	٤٨٠	الإجمالي	١٠٠	٤٨٠	الإجمالي

يتضح من الجدول (٢) السابق أن حجم العينة تبلغ (٤٨٠) وبخصوص الوظيفة الحالية، يمثل مانحي القروض أعلى نسبة فيها حيث بلغت نسبتهم ٤٢,٥%، بينما وسطاء الإستثمار ٣٧,٥%، أما المديرين الماليين ٢٠%.

وبخصوص المؤهل العلمي يتضح أن أعلى نسبة للحاصلين على درجة البكالوريوس حيث بلغت ٥٠,٨%، ثم الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا حيث بلغت نسبتها ٤٠,٨%، ثم درجة الماجستير بنسبة ٨,٤%.

كما يتضح من الجدول (٢) أيضا بشأن التخصص العلمي أن ٩٢,٥ % من العينة تخصص محاسبة، بينما ٧,٥ % تخصصات أخرى، كما أن هناك توازن نوعا ما في مستوى الخبرات لأفراد العينة، حيث بلغت أعلى نسبة ٢٧,٥% للخبرة أكثر من ١٥ سنه، وتساوت النسبة ٢٥% لكل للخبرات أقل من ٥ سنوات، وأكثر من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات، كما بلغت نسبة الخبرات أكثر من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة ٢٢,٥% من العينة.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

لقد تناول القسم الثاني من قائمة الاستبيان العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة، والخاصة بالإجابة عن أسئلة الدراسة المتمثلة في التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات، ومستوى تأثيرها على قرارات مانحي القروض ووسطاء الإستثمار ومسؤوليات الإدارة، فقد أوضحت التحليلات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي- الانحراف المعياري) ومؤشر الأهمية النسبية (الوسط الحسابي ÷ ٥ × ١٠٠) النتائج التالية:

١- فيما يتعلق بالتطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات، أوضحت النتائج أن الوسط الحسابي ومؤشر الأهمية النسبية (مجموع متوسط كل فئة لكل عبارة ÷ ٣ ، ثم يتم قسمة الناتج ÷ ٥ × ١٠٠) لأراء عينة الدراسة كما يوضحها الجدول (٣) التالي:

الجدول (٣)

العبارات	مانحي القروض	وسطاء الإستثمار	المديرين الماليين	%
١- توجد أهمية لإضافة كلمة " مستقل " لعبارة تقريرمراقب الحسابات	٤,٢٩٤١	٤,٠٠٠ ٠	٤,٦٢٥ ٠	٨٦
٢- توجد أهمية لإضافة عبارة مراجعة ملخص السياسات المحاسبية الهامة في فقرة المقدمة	٤,٢٩٤١	٣,٧٣٣ ٣	٤,٧٥٠ ٠	٨٥
٣- توجد أهمية لإضافة عبارة مراجعة الإيضاحات التفسيرية الأخرى في فقرة المقدمة	٤,٠٥٨٨	٣,٤٦٦ ٧	٤,١٢٥ ٠	٧٧
٤- توجد أهمية لإنشاء فقرة خاصة لمسؤولية الإدارة تشير إلى أن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وتشمل المسؤوليات: ١/٤ تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد وعرض البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ	٤,٢٣٥٣	٣,٧٣٣ ٣	٤,٣٧٥ ٠	٨٢
٢/٤ اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة	٤,٤١١٨	٣,٨٦٦ ٧	٤,١٢٥ ٠	٨٢
٣/٤ عمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف	٤,٠٠٠٠	٣,٤٠٠ ٠	٤,٢٥٠ ٠	٧٧
٥- توجد أهمية لإنشاء فقرة خاصة لمسؤولية مراقب الحسابات، (الفقرة الأولى) وتشمل: ١/٥ إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية بناء على مراجعتنا	٤,٢٩٤١	٣,٨٠٠ ٠	٤,٥٠٠ ٠	٨٤

٨٦	٤,٥٠٠٠	٣,٨٦٦٧	٤,٥٨٨٢	٢/٥ لقد قمنا بأجراء المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المصرية
٨٤	٤,٦٢٥٠	٣,٦٠٠٠	٤,٤٧٠٦	٣/٥ الامتثال لمتطلبات أخلاقيات المهنة
٨٨	٤,٨٧٥٠	٣,٩٣٣٣	٤,٤١١٨	٤/٥ أن نخطط ونجرى عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية
٨٥	٤,٨٧٥٠	٣,٨٠٠٠	٤,١٧٦٥	٦- توجد أهمية لإنشاء فقرة خاصة لمسؤولية مراقب الحسابات (الفقرة الثانية) وتشمل: ١/٦ تتضمن المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة بشأن المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية.
٧٧	٤,١٢٥٠	٣,٦٦٦٧	٣,٧٦٤٧	٢/٦ تعتمد الإجراءات المختارة على حكم مراقب الحسابات
٧٩	٤,٣٧٥٠	٣,٥٣٣٣	٤,٠٠٠٠	٣/٦ تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء بسبب الغش أو الخطأ، وعند إجراء هذ التقييمات للمخاطر فإن على مراقب الحسابات: ١/٣/٦ اعتبار الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف.
٧٦	٤,٠٠٠٠	٣,٢٦٦٧	٤,١٧٦٥	٢/٣/٦ ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة
٦٧	٢,٨٧٥٠	٣,٧٣٣٣	٣,٥٢٩٤	٤/٦ تتضمن المراجعة كذلك: ١/٤/٦ تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية
٧٨	٤,٠٠٠٠	٣,٧٣٣٣	٤,٠٠٠٠	٢/٤/٦ تقييم معقولية التقديرات التي أجرتها الإدارة
٧٩	٤,١٢٥٠	٣,٦٦٦٧	٤,١٧٦٥	٣/٤/٦ تقييم العرض الشامل للبيانات المالية
٧٧	٤,٠٠٠٠	٣,٦٠٠٠	٤,٠٥٨٨	٧- توجد أهمية لإنشاء فقرة خاصة لمسؤولية مراقب الحسابات، (الفقرة الثالثة) تشير إلى أننا نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا الخاص بالمراجعة.
٨٣	٤,٣٧٥٠	٣,٧٣٣٣	٤,٣٥٢٩	٨- توجد أهمية لتعديل فقرة الرأي التي تتضمن ١/٨ في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة وفقا للمعيار الدولي
٧٨	٤,٢٥٠٠	٣,٨٠٠٠	٣,٦٤٧١	٢/٨ في رأينا أن البيانات المالية تعبر بعدالة ووضوح وفقا للمعيار المصري

٣/٨ المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية	٣,٨٨٢٤	٣,٦٣٣ ٣	٤,٢٥٠ ٠	٧٨
٩- توجد أهمية لإضافة فقرة خاصة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية، مع الأخذ في الاعتبار أن شكل ومضمون هذه الفقرة يعتمد على طبيعة المسؤوليات الأخرى لمراقب الحسابات الخاصة بإعداد القوائم المالية.	٣,٧٦٤٧	٣,٦٦٦ ٧	٤,٢٥٠ ٠	٧٨
١٠- إذا توصل مراقب الحسابات إلى أن عرض المنشاة لأية معلومات ملحقة غير مراجعة لا يميزها بشكل كاف عن البيانات المالية التى تم مراجعتها فإن على مراقب الحسابات أن يوضح في تقريره أن تلك المعلومات لم يتم مراجعتها.	٣,٦٤٧١	٣,٧٣٣ ٣	٤,٣٧٥ ٠	٧٨
١١- تعتقد أن المعلومات الملحقة غير المراجعة لا تعفي مراقب الحسابات من مسؤولية قراءتها لتحديد حالات عدم الاتساق الجوهرية في البيانات المالية المراجعة ومسؤوليات مراقب الحسابات بشأنها.	٤,٤٧٠٦	٣,٥٣٣ ٣	٤,٨٧٥ ٠	٨٦
١٢- يلبي التطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات احتياجات المجتمع المالي والتي تشمل: ١/١٢ استقلالية مراقب الحسابات	٤,٠٥٨٨	٣,٤٦٦ ٧	٤,٨٧٥ ٠	٨٢
٢/١٢ نزاهة وموضوعية مراقب الحسابات	٣,٧٦٤٧	٣,٣٣٣ ٣	٤,٣٧٥ ٠	٧٦
٣/١٢ اكتشاف الغش أو الخطأ والتقريرعنه	٣,٥٨٨٢	٣,٢٦٦ ٧	٤,٢٥٠ ٠	٧٤
٤/١٢ التقرير عن تقييم تقدير الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرارية	٣,٧٦٤٧	٢,٩٣٣ ٣	٤,٠٠٠ ٠	٧١
٥/١٢ إكتشاف التصرفات غير القانونية والتقرير عنها	٣,٥٢٩٤	٣,٣٣٣ ٣	٤,٣٧٥ ٠	٧٥
المتوسط	٤,٠٤٨٦	٣,٦٤٩ ٤	٤,١٥٥ ١	٧٩
المتوسط العام		٣,٩٥١٠		٧٩

يتضح من الجدول (٣) السابق أن مستوى التطور في تقرير مراقب الحسابات المصري والدولي يقع ما بين ٦٠%- ٨٠% أي بين المستويين الثالث والرابع وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبمتوسط عام بلغ (٣,٩٥١٠) ، وقد كانت أعلى أهمية للتطور من وجهة نظر المديرين الماليين حيث بلغ متوسط المتوسطات (٤,١٥٥١)، ثم مانحي القروض (٤,٠٤٨٦)، ثم وسطاء الإستثمار (٣,٦٤٩٤).

وبشكل عام كانت اتجاهات عينة الدراسة إيجابية بشأن العبارات الخاصة بالتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات ما عدا العبارة الخاصة بتشمل االمراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين، والعبارة الخاصة بالتقرير عن تقييم مراقب الحسابات لتقدير الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر وسطاء الإستثمار ، ومما لا شك فيه أن النتائج السابقة تعود إلى اهتمام الإدارة بحماية حقوق المساهمين، وعدم وجود المزيد من المسؤوليات.

٢ – فيما يتعلق بتأثير التطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات مانحي القروض، يوضح الجدول (٤) نتائج الوسط الحسابي ومؤشر الأهمية النسبية لأراء عينة الدراسة كما يلي:

الجدول (٤)

العبارات	مانحي القروض	وسطاء الإستثمار	المديرين الماليين	%
١٣- يوجد تأثير لمحتوي تقرير مراقب الحسابات على القرارات والمسؤوليات بشأن : ١/١٣ دراسة مدى إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية	٢,٨٨٢٤	٢,٨٨٦٧	٢,١٢٥٠	٥٢
٢/١٣ دراسة مدى ممارسة أعمال المراجعة والتأكيد وفقاً للمعايير المصرية للمراجعة	٤,٠٥٨٨	٣,٦٦٦٧	٣,٨٧٥٠	٧٧
٣/١٣ دراسة مدى التزام ممارسي المهنة بمبادىء وقواعد أخلاقيات المهنة عند إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، و ممارسة أعمال المراجعة والتأكيد وفقاً للمعايير المصرية للمراجعة.	٤,١٧٦٥	٣,٦٦٦٧	٣,٧٥٠٠	٧٧
١٤- يوجد تأثير لمحتوي تقرير مراقب الحسابات على القرارات والمسؤوليات بشأن : ١/١٤ تقييم مراقب الحسابات لفعالية الرقابة الداخلية	٤,١٧٦٥	٣,٥٣٣٣	٣,٣٧٥٠	٧٧
٢/١٤ تخطيط مراقب الحسابات للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات خالية من الاخطاء الجوهرية	٤,٦٤٧١	٤,١٣٣٣	٤,٧٥٠٠	٩٠
٣/١٤ الحصول على أدلة المراجعة بشأن القيم والأفصاحات في القوائم المالية	٤,٦٤٧١	٣,٨٠٠٠	٤,٣٧٥٠	٨٥
٤/١٤ اعتماد الإجراءات التى تم إختيارها على الحكم الشخصي لمراقب الحسابات	٤,٣٥٢٩	٤,٠٠٠٠	٤,٦٢٥٠	٨٦
٥/١٤ تقييم مراقب الحسابات لمخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ	٤,٦٤٧١	٤,٢٠٠٠	٤,٦٢٥٠	٩٠
٦/١٤ لدى تقييم المخاطر يضع مراقب الحسابات في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل و الواضح لها	٤,٧٠٥٩	٣,٨٠٠٠	٤,٦٢٥٠	٨٧

٨٩	٥,٠٠٠٠	٣,٨٦٦٧	٤,٤٧٠٦	٧/١٤ تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا
٩٠	٤,٨٧٥٠	٤,٠٠٠٠	٤,٤٧٠٦	٨/١٤ تصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف
٨٧	٤,٦٢٥٠	٤,٢٠٠٠	٤,٢٣٥٣	٩/١٤ ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة
٨٩	٤,٦٢٥٠	٤,٣٣٣٣	٤,٤١١٨	١٠/١٤ تقييم مراقب الحسابات لملاءمة السياسات المحاسبية
٨٣	٤,٢٥٠٠	٤,٠٠٠٠	٤,٢٩٤١	١١/١٤ تقييم مراقب الحسابات للتقديرات المحاسبية الهامة التى اعدت بمعرفة الإدارة
٨٠	٤,٣٧٥٠	٣,٨٠٠٠	٣,٨٢٣٥	١٢/١٤ تقييم مراقب الحسابات لسلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية
٨٠	٤,٣٧٥٠	٣,٨٦٦٧	٣,٨٢٣٥	١٣/١٤ أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية
٨٨	٤,٧٥٠٠	٤,٢٠٠٠	٤,٣٥٢٩	١٥- يوجد تأثير لمحتوي تقرير مراقب الحسابات على القرارات والمسؤوليات بشأن : ١/١٥ من رأينا أن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح وفي جميع جوانبها المادية
٨٢	٤,٧٥٠٠	٣,٥٣٣٣	٤,٠٠٠٠	٢/١٥ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة
٨٣	٤,٥٠٠٠	٣,٨٠٠٠	٤,١٧٦٥	٣/١٥ تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجود إثباتة فيها
٧٨	٤,١٢٥٠	٣,٨٦٦٧	٣,٧٠٥٩	٤/١٥ وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات
٨٢	٤,٣٧٥٠	٣,٨٦٦٧	٤,١٧٦٥	٥/١٥ قد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المراعية
٩٢	٥,٠٠٠٠	٤,١٣٣٣	٤,٦٤٧١	٦/١٥ البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعدة وفقاً لمتطلبات القانون ١٩٨١/١٥٩ ولائحة التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر
٨٣	٤,٧٦٧٠	٣,٦٩٤٨	٤,٠٠٨٠	المتوسط
٨٣	٤,١٥٦٦			المتوسط العام

يتضح من الجدول (٤) السابق أن مستوى تأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات المصرى على قرارات مانحي القروض يقع ما بين ٨٠%- ١٠٠% أي بين المستويين الرابع والخامس وفقا لمقياس ليكرالية‌ت الخماسي، وبمتوسط عام بلغ (٤,١٥٦٦)، وقد كانت أعلى أهمية لتأثير التطورات على قرارات مانحي القروض من وجهة نظر المديرين الماليين حيث بلغ متوسط المتوسطات (٤,٧٦٧٠)، ثم مانحي القروض (٤,٠٠٨٠)، ثم وسطاء الإستثمار (٣,٦٩٤٨).

وبشكل عام كانت اتجاهات عينة الدراسة إيجابية بشأن العبارات الخاصة بتأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات مانحي القروض ما عدا العبارة الخاصة بـمدى وجود تأثير للتطورات في تقرير مراقب الحسابات على قرارات مانحي القروض من حيث دراسة مانحي القروض لمدى إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وذلك من وجهة نظر العينة ككل، ولكنها كانت أعلى من وجهة نظر وسطاء الإستثمار ثم مانحي القروض ثم المديرين الماليين.

ومما لا شك فيه أن النتائج السابقة تشير إلى عدم الاستقرار بشأن دراسة مدى الإلتزام بمعايير المراجعة المصرية سواء من وجهة نظر وسطاء الإستثمار أو مانحي القروض أو المديرين الماليين.

٣- فيما يتعلق بتأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات الإستثمار، يوضح الجدول (٥) التالي نتائج الوسط الحسابي ومؤشر الأهمية النسبية لأراء عينة الدراسة كما يلي:

الجدول (٥)

العبارات	مانحي القروض	وسطاء الإستثمار	المديرين الماليين	%
١٦- يوجد تأثير للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على القرارات والمسؤوليات من حيث تضمينها نصوص تتعلق بإلزام: ١/١٦ الشركات بتصميم أنظمة متكاملة للرقابة الداخلية.	٤,٠٥٨٨	٣,٨٦٦٧	٤,٢٥٠٠	٨١
٢/١٦ الشركات بتنفيذ أنظمة للرقابة الداخلية.	٤,١٧٦٥	٣,٨٦٦٧	٤,٢٥٠٠	٨٢
٣/١٦ الشركات بالمحافظة على أنظمة الرقابة الداخلية.	٤,٠٥٨٨	٣,٩٣٣٣	٤,٥٠٠٠	٨٣
٤/١٦الشركات بالتطبيق الكامل لمعايير المحاسبة المصرية.	٤,٠٥٨٨	٤,١٣٣٣	٤,٧٥٠٠	٨٦
٥/١٦ مراقبي الحسابات بالمعايير المصرية للمراجعة.	٤,٢٣٥٣	٣,٩٣٣٣	٤,٦٢٥٠	٨٥
٦/١٦ مراقبي الحسابات بمتطلبات أخلاقيات المهنة.	٤.١١٧٦	٣,٨٦٦٧	٤,١٢٥٠	٨٠
٧/١٦مراقبي الحسابات بتقييم الرقابة الداخلية لتصميم إجراءات المراجعة المناسبة.	٤,٢٣٥٣	٣,٩٣٣٣	٤,١٢٥٠	٨٢
٨/١٦ مراقبي الحسابات بجميع أدلة المراجعة.	٤,١٧٦٥	٣,٩٣٣٣	٤,٠٠٠٠	٨٠
٩/١٦مراقبي الحسابات بالمحافظة على أدلة المراجعة لمدة ١٠ سنوات على الأكثر.	٣,٤١١٨	٣,٥٣٣٣	٣,٧٥٠٠	٨٠
١٠/١٦ جمعية المحاسبين والمراجعين بالرقابة على جودة خدمة أعمال مراقبي الحسابات	٣,٩٤١٢	٣,٧٣٣٣	٤,١٢٥٠	٧٨
المتوسط	٤,٠٤٧٠	٣,٨٧٣٣	٤,٢٥٠٠	٨١
المتوسط العام	٤,٠٥٦٧			٨١

يتضح من الجدول (٥) السابق أن مدى تأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات الإستثمار تقع بين ٨٠%- ١٠٠% أي بين المستويين الرابع والخامس وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبمتوسط عام بلغ (٤,٠٥٦٧) ، وقد كانت أعلى أهمية لتأثير التطورات على قرارات الإستثمار من وجهة نظر المديرين الماليين حيث بلغ متوسط المتوسطات (٤,٢٥٠٠)، ثم مانحي القروض (٤,٠٤٧٠)، ثم وسطاء الإستثمار (٣,٨٧٣٣).

وبشكل عام كانت اتجاهات عينة الدراسة ايجابية بشأن العبارات الخاصة بتأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات وسطاء الإستثمار.

ومما لا شك فيه أن النتائج السابقة تؤكد على وجود تأثير للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات من وجهة نظر متخذي قرارات الإستثمار.

٤- فيما يتعلق بتأثير التعديلات في محتوى تقرير المراجع على قرارات الإدارة، يوضح الجدول (٦) نتائج الوسط الحسابي ومؤشر الأهمية النسبية لأراء عينة الدراسة كما يلي:

الجدول (٦)

%	المديرين الماليين	وسطاء الإستثمار	مانحي القروض	العبارات
٨٠	٤,٦٢٥٠	٣,٦٠٠٠	٣,٨٨٢٤	١٧- يوجد تأثير للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على أداء عملية المراجعة من حيث التزام مراقبي الحسابات بالإفصاح: ١/١٧ بان الشركة تطبق نظام تكاليف يفى بالغرض منه
٧٨	٤,٣٧٥٠	٣,٥٣٣٣	٣,٨٢٣٥	٢/١٧ بأنه يقيم ما إذا تم التفريق بوضوح بين المعلومات الملحقة والبيانات المالية المراجعة
٧٦	٤,٠٠٠٠	٣,٦٠٠٠	٣,٨٢٣٥	٣/١٧ يجب أن يوضح مراقب الحسابات في تقريرة أن المعلومات الملحقة غير مراجعة
٧٦	٤,١٢٥٠	٣,٣٣٣٣	٣,٩٤١٢	٤/١٧ يجب ان يوضح مراقب الحسابات انه لا يمكن التفريق بوضوح بين المعلومات الملحقة والبيانات المالية المراجعة نظراً لطبيعتها أو كيفية عرضها
٧٢	٤,٠٠٠٠	٣,٣٣٣٣	٣,٥٢٩٤	٥/١٧ المحافظة على وثائق المراجعة لمدة ٥ سنوات على الأكثر.
٨٢	٤,٣٧٥٠	٣,٨٦٦٧	٤,١١٧٦	٦/١٧ المسؤوليات الأخرى في قسم منفصل مع وضع عنوان فرعي لها" المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى"
٧٨	٤,١٢٥٠	٣,٦٦٦٧	٣,٨٨٢٤	٧/١٧ تطبيق الرقابة على الجودة على مراجعة البيانات المالية التاريخية

٧٩	٤,٣٧٥٠	٣,٥٣٣٣	٣,٩٤١٢	٨/١٧ عدم وجود تعارض بين معايير المراجعة المصرية ومعايير المراجعة الدولية في ظروف معينة
٧٩	٤,٣٧٥٠	٣,٤٦٦٧	٤,٠٥٨٨	٩/١٧ بلد المنشأ لمعايير المراجعة المصرية
٧٨	٤,٢٦٣٨	٣,٥٤٨١	٣,٨٨٨٨	المتوسط
٧٨	٣,٩٠٠٢			المتوسط العام

ويتضح من الجدول (٦) السابق أن مستوى تأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات الإدارة المتعلقة بما يرد في تقرير مراقب الحسابات من عبارات تقع بين ٦٠%- ٨٠% أي بين المستويين الثالث والرابع وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبمتوسط عام بلغ (٣,٩٠٠٢) ، وقد كانت أعلى أهمية لتأثير التطورات على قرارات الإدارة من وجهة نظر المديرين الماليين حيث بلغ متوسط المتوسطات (٤,٢٦٣٨)، ثم مانحي القروض (٣,٨٨٨٨)، ثم وسطاء الإستثمار (٣,٥٤٨١).

وبشكل عام كانت اتجاهات عينة الدراسة ايجابية بشأن العبارات الخاصة بتأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات الإدارة المتعلقة بما يرد في تقرير مراقب الحسابات من عبارات ، ومما لا شك فيه أن النتائج السابقة تؤكد على وجود قبول للتطورات من قبل الإدارة.

بناء على ما تقدم يمكن استخلاص نتيجة عامة أولية تفيد بأن هناك جدوى للتطورات في تقرير مراقب الحسابات، كما أن هناك تأثير لهذه التطورات على قرارات مانحي القروض ووسطاء الإستثمار ومسؤوليات الإدارة المتعلقة بما يرد في تقرير مراقب الحسابات من عبارات، حيث بلغ المتوسط العام (٤,٠١٦١)، بمدى عالي يقع بين ٨٠% - ١٠٠ % أي بين المستوى الرابع والخامس وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، كما يتضح أيضاً أن إدارة الشركات كانت أكثر اهتماما بهذه التطورات وتأثيراتها المختلفة من مانحى القروض ووسطاء الإستثمار بحكم وظيفتهم وخبراتهم العملية.

عرض وتفسير نتائج اختبار فرضيات الدراسة

لقد تضمنت الدراسة أربعة فرضيات رئيسية، ولاختبار صحة هذه الفرضيات إستخدم اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية المستقلة الأولي، كما تم استخدام الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات الثلاثة الرئيسية الأخرى، وفيما يلي عرض ومناقشة نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولي: لقد بينت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (المستقلة) رفض الفرضية العدمية (Ho١)، التي تنص على " لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات، وقبول الفرضية البديلة (Ha١) حيث بلغت T المحسوبة ١٩,٥٦٥، بينما تبلغ T الجدولية ١,٩٧٩٩، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠، ووسط حسابي ٣,٩٣٩٧ وانحراف معياري ٠٥٢٦١٠.، ومستوى ثقة ٩٥%، وذلك كما يتضح من الجدول (٧) التالي:

الجدول (٧)

مستوى المعنوية	درجات الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	Ho1
٠,٠٠٠	٤٧٩	١,٩٧٩٩	١٩,٥٦٥	المستقلة

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: لقد بينت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (التابعة) رفض الفرضية العدمية (Ho2)، التي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات (المتغير المستقل) على قرارات مانحى القروض (المتغير التابع)، وقبول الفرضية البديلة (Ha2) حيث بلغت T المحسوبة ١١,١٢١، بينما بلغت T الجدولية ١,٩٧٩٩، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠، ومستوى ثقة ٩٥%، وذلك كما يتضح من الجدول (٨) التالي:

الجدول (٨)

مستوى المعنوية	درجات الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	Ho2
٠,٠٠٠	٤٧٩	١,٩٧٩٩	١١,١٢١	التابعة

ولتفسير مدى تأثر المتغير التابع (قرارات مانحى القروض) بالمتغير المستقل (التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات) تم استخدام معامل ارتباط بيرسون ، وقد أوضحت النتائج أن هناك قوة في العلاقة (الارتباط) بين المتغيرين حيث بلغت قيمة R (.715) كما أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع حيث بلغت R. Square (.٥١٢) و Adjusted R. Square (.508)، ويعنى هذا أن قرارات مانحى القروض تتأثر بالتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات بنسبة ٥٠,٨% والباقي يعود إلى عوامل أخرى.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: لقد بينت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة (التابعة) رفض الفرضية العدمية (Ho3)، التي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات (المتغير المستقل) على قرارات وسطاء الإستثمار (المتغير التابع)، وقبول الفرضية البديلة (Ha3) حيث بلغت T المحسوبة ٩,٥٤٦، بينما بلغت T الجدولية ١,٩٧٩٩، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠، ومستوى ثقة ٩٥%، وذلك كما يتضح من الجدول (٩) التالي:

الجدول (٩)

مستوى المعنوية	درجات الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	Ho3
٠,٠٠٠	٤٧٩	١,٩٧٩٩	٩,٥٤٦	التابعة

ولتفسير مدى تأثر المتغير التابع (قرارات وسطاء الإستثمار) بالمتغير المستقل (التعديلات في محتوى تقرير مراقب الحسابات) تم استخدام معامل ارتباط بيرسون ، وقد أوضحت النتائج أن هناك قوة في العلاقة (الارتباط) بين المتغيرين حيث بلغت قيمة R (.660) كما أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع حيث بلغت R. Square (.436) و Adjusted R. Square (.431)، وهذا يعنى أن قرارات وسطاء الإستثمار تتأثر بالتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات بنسبة ٤٣,١% والباقي يعود إلى عوامل أخرى.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة: لقد بينت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة (التابعة) رفض الفرضية العدمية (Ho_4)، التي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات (المتغير المستقل) على مسؤوليات الإدارة (المتغير التابع)، وقبول الفرضية البديلة(Ha_4) حيث بلغت T المحسوبة ١٠,٧٢٩، بينما بلغت T الجدولية ١,٩٧٩٩، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠، ومستوى ثقة ٩٥%، وذلك كما يتضح من الجدول (١٠) التالي:

الجدول (١٠)

Ho_4	T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى المعنوية
التابعة	١٠,٧٢٩	١,٩٧٩٩	٤٧٩	٠,٠٠٠

ولتفسير مدى تأثر المتغير التابع (قرارات مسؤوليات الإدارة) بالمتغير المستقل (التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات) تم استخدام معامل ارتباط بيرسون، وقد أوضحت النتائج أن هناك قوة في العلاقة (الارتباط) بين المتغيرين حيث بلغت قيمة R (703.) كما أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع حيث بلغت R. Square (494.) و Adjusted R. Square (490.)، ويعنى ما تقدم أن قرارات مسؤوليات الإدارة تتأثر بالتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات بنسبة ٤٩% والباقي يعود إلى عوامل أخرى.

عرض ومناقشة اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة

ولفحص ما إذا كان هناك فروق في أراء عينة الدراسة تعود إلى خصائص هذه العينة السابق عرضها من حيث الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والخبرة العملية، فقد بينت النتائج باستخدام T- test للتخصص العلمي، و One-way ANOVA للوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والخبرة العملية عند مستوى ثقة ٩٥% ، أن هناك فروق في أراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الأولى كما يتضح من الجدول(١١) التالي:

الجدول (١١)

الفرضية	الوظيفة الحالية		المؤهل العلمي		التخصص العلمي		الخبرة العملية	
	F	Sig.	F	Sig.	T	Sig.	F	Sig.
Ho_1	٢١,٩٤٢	.٠٠٠	١,٠١٤	.٣٦٦	٤,١٨٦	.٠٠١	٥,٥٢٧	.٠٠١

يتضح من الجدول (١١) أن هناك فروقا في أراء عينة الدراسة بشأن الفرضية الأولي تعود إلى الوظيفة الحالية والتخصص العلمي والخبرة العملية ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠١. أو عند مستوى ٠٥.، ولبيان اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الأولي (المستقلة) لصالح أي فئة من الفئات الثلاثة يتضح باستخدام اختبار Scheffe أن اتجاه الفروق في أراء عينة الدراسة التي تعود إلى الوظيفة الحالية تكون في صالح فئة المديرين الماليين حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,٣٢٣٣، ثم مانحي القروض ٤,٠٤٨٧، وأخيرا وسطاء الإستثمار حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٦١١٥.، وهذا يعكس أهمية

تقر مراقب الحسابات بالنسبة للأدارة وقرارات مانحي القروض أكثر من وسطاء الإستثمار حيث ينصب تركيزهم على قائمة الدخل بالدرجة الأولى ولكن من خلال تقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ.

بينما اتجاه الفروق في أراء عينة الدراسة التي تعود إلى التخصص العلمي فإنها في صالح تخصص المحاسبة حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,٣٢٥٧ ، ثم التخصصات الأخرى حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٩٠٨٤، بينما اتجاه الفروق في أراء عينة الدراسة التي تعود إلى الخبرة العملية فإنها في صالح الخبرات الأكثر من ١٥ سنة حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,٠٩٢٠ ، ثم الخبرات أقل من ٥ سنوات حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,٠٧٨٢، ثم الخبرات من ٥ إلى ١٠ سنوات حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٩٢١٨، وأخيرا الخبرات من ١٠ إلى ١٥ سنة حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٦١٩٤.

وفيما يتعلق بالفرضيات الثلاثة الأخرى (التابعة)، فقد بينت النتائج باستخدام Two-way ANOVA عند مستوى ثقة ٩٥%، أن هناك فروق في أراء عينة الدراسة، كما يتضح من الجدول (١٢) التالي:

الجدول (١٢)

الفرضية	الوظيفة الحالية		المؤهل العلمي		التخصص العلمي		الخبرة العملية	
	F	Sig.	F	Sig.	F	Sig.	F	Sig.
Ho2	٤,١٩٢	.٠٠٨	١,٧٦٣	.٠٤٤	١,١١٤	.٣٥٩	.٨٦٥	.٦٦٣
Ho3	٩,٩٢٦	.٠٠٠	١,٣٧٨	.١٦٤	.٢٩٠	.٩١٧	.٦٩٠	.٨٦٧
Ho4	٨,٣٠٣	.٠٠٠	.٩٦٠	.٥١٩	.٧٤٢	.٥٩٤	.٤٨٦	.٩٨٤

يتضح من الجدول (١٢) أن هناك فروقا في أراء عينة الدراسة بشأن الفرضية الثانية تعود إلى الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠١. أو عند مستوى ٠٥.، ولبيان اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الثانية (التابعة) لصالح أي فئة من الفئات الثلاثة يتضح باستخدام اختبار Scheffe أن اتجاه الفروق في أراء عينة الدراسة التي تعود إلى الوظيفة الحالية تكون في صالح فئة المديرين الماليين حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,٣٥٢٣، ثم مانحي القروض ٤,٢٢١٩، ثم وسطاء الإستثمار حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٨٥١٥، كما أن اتجاه الفروق في أراء عينة الدراسة التي تعود إلى المؤهل العلمي تكون في صالح حملة البكالوريوس حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,١٥٨٧، ثم حملة الماجستير ٤,٠٩٤٦، ثم حملة دبلوم الدراسات العليا حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٨٧٧٣.

كما يتضح من الجدول (١٢) أيضا أن هناك فروقا في أراء عينة الدراسة بشأن الفرضية الثالثة تعود إلى الوظيفة الحالية وذات دلالة معنوية عند مستوى ٠١. أو عند مستوى ٠٥.، ولبيان اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الثالثة (التابعة) لصالح أي فئة من الفئات الثلاثة يتضح باستخدام اختبار Scheffe أن اتجاه الفروق في أراء عينة الدراسة التي تعود إلى الوظيفة الحالية

تكون في صالح المديرين الماليين حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,٢٥٠٠، ثم مانحي القروض ٤,٠٤٧١، ثم وسطاء الإستثمار حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٨٧٣٣.

كما يتضح من الجدول (١٢) أيضا أن هناك فروقا في أراء عينة الدراسة بشأن الفرضية الرابعة تعود إلى الوظيفة الحالية وذات دلالة معنوية عند مستوى ٠١. أو عند مستوى ٠٥.، ولبيان اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الرابعة (التابعة) لصالح أي فئة من الفئات الثلاثة يتضح باستخدام اختبار Scheffe أن اتجاه الفروق في أراء عينة الدراسة التي تعود إلى الوظيفة الحالية تكون في صالح المديرين الماليين حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,٢٦٣٩، ثم مانحي القروض ٣,٨٨٨٩، ثم وسطاء الإستثمار حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٥٤٨١.

الخلاصة والنتائج

إستهدفت الدراسة الحالية تقييم فعالية تطور محتوى تقرير مراقب الحسابات في ضوء متطلبات المجتمع المالي وذلك من خلال العرض التاريخي لمتطلبات المجتمع المالي، ثم فحص أثر التطور الحالي في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات مانحي القروض ووسطاء الإستثمار وقرارات الإدارة ، وبعد العرض التاريخي لمتطلبات المجتمع المالي، من خلال عينة بلغت ٤٨٠ من العاملين بإدارة الإئتمان والإستثمار والمديرين الماليين العاملين في الشركات المسجلة أسهمها في البورصة المصرية، فقد أوضحت الدراسة العديد من النتائج اهمها:

أولاً: لقد آن الأوان للاتحادات الدولية المهنية ومراقبي الحسابات بعد قطع شوط لا بأس به في تطوير معايير المراجعة أن يستجيبوا لمتطلبات المجتمع المالي بتوسيع تقرير المراجعة وان الحل الأمثل لذلك هو افصاح مراقبي الحسابات في تقاريرهم بوضوح عن:

١- اكتشاف الغش و التصرفات غير القانونية.

٢- تقييم تقدير الإدارة لقدرة المنشأة على الاستمرارية.

ثانياً: أن مستوى التطور في تقرير مراقب الحسابات المصري والدولي يقع ما بين ٦٠%- ٨٠% أي بين المستويين الثالث والرابع وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبمتوسط عام بلغ (٣,٩٥١٠)، وقد كانت أعلى أهمية للتطور من وجهة نظر المديرين الماليين ثم مانحي القروض ثم وسطاء الإستثمار، وبشكل عام كانت اتجاهات عينة الدراسة ايجابية بشأن العبارات الخاصة بالتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات ما عدا العبارة الخاصة بتشمل المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين، والعبارة الخاصة بالتقرير عن تقييم مراقب الحسابات لتقدير الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر وسطاء الإستثمار، ومما لا شك فيه أن النتائج السابقة تعود إلى اهتمام الإدارة بحماية حقوق المساهمين، وعدم وجود المزيد من المسؤوليات.

ثالثاً: أن مستوى تأثير التطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات المصرى على قرارات مانحي القروض يقع ما بين ٨٠%- ١٠٠% أي بين المستويين الرابع والخامس وفقا لمقياس ليكرت الخماسي،

وبمتوسط عام بلغ (٤,١٥٦٦)، وقد كانت أعلى أهمية لتأثير التطورات على قرارات مانحي القروض من وجهة نظر المديرين الماليين حيث بلغ متوسط المتوسطات ، ثم مانحي القروض ، ثم وسطاء الإستثمار، وبشكل عام كانت اتجاهات عينة الدراسة ايجابية بشأن العبارات الخاصة بتأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات مانحي القروض ما عدا العبارة الخاصة بـــمدى وجود تأثير للتطورات في تقرير مراقب الحسابات على قرارات مانحي القروض من حيث دراسة مانحي القروض لمدى إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وذلك من وجهة نظر العينة ككل، ولكنها كانت أعلى من وجهة نظر وسطاء الإستثمار ثم مانحي القروض ثم المديرين الماليين، كما أن قرارات مانحى القروض تتأثر بالتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات بنسبة ٥٠,٨% والباقي يعود إلى عوامل أخرى، ومما لا شك فيه أن النتائج السابقة تشير إلى عدم الاستقرار بشأن دراسة مدى الإلتزام بمعايير المراجعة المصرية سواء من وجهة نظر وسطاء الإستثمار أو مانحي القروض أو المديرين الماليين.

رابعاً: أن مدى تأثير التطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات الإستثمار تقع بين ٨٠%- ١٠٠% أي بين المستويين الرابع والخامس وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبمتوسط عام بلغ (٤,٠٥٦٧)، وقد كانت أعلى أهمية لتأثير التطورات على قرارات الإستثمار من وجهة نظر المديرين الماليين، ثم مانحي القروض، ثم وسطاء الإستثمار، وبشكل عام كانت اتجاهات عينة الدراسة ايجابية بشأن العبارات الخاصة بتأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات وسطاء الإستثمار، كما أن قرارات وسطاء الإستثمار تتأثر بالتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات بنسبة ٤٣,١% والباقي يعود إلى عوامل أخرى، ومما لا شك فيه أن النتيجة السابقة تؤكد على وجود تأثير للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات من وجهة نظر متخذي قرارات الإستثمار.

خامساً: أن مستوى تأثير التطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات الإدارة المتعلقة بما يرد في تقرير مراقب الحسابات من عبارات تقع بين ٦٠%- ٨٠% أي بين المستويين الثالث والرابع وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبمتوسط عام بلغ (٣,٩٠٠٢) ، وقد كانت أعلى أهمية لتأثير التطورات على قرارات الإدارة من وجهة نظر المديرين الماليين، ثم مانحي القروض، ثم وسطاء الإستثمار،وبشكل عام كانت اتجاهات عينة الدراسة ايجابية بشأن العبارات الخاصة بتأثير التطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على قرارات الإدارة المتعلقة بما يرد في تقرير مراقب الحسابات من عبارات، كما أن قرارات مسؤوليات الإدارة تتأثر بالتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات بنسبة ٤٩% والباقي يعود إلى عوامل أخرى، ومما لا شك فيه أن النتيجة السابقة تؤكد على وجود قبول للتطورات من قبل الإدارة.

التوصيات

لقد قطعت مصر شوطا كبيرا في سبيل النهضة الاقتصادية، وعودة الحياة لشركات القطاع الخاص والعام بعد ثورة ٢٥ يناير، والمحاولات الجادة لإعادة الحيوية لبورصة الاوراق المالية المصرية، لذلك قد ان الآوان لمواكبة التطور والتغيير والتوسع في مسؤوليات مراقبي الحسابات عند اعداداهم لتقاريرهم، لذلك:

أولاً: توصي الدراسة الهيئة العامة للرقابة المالية بضرورة الإستجابة لطلبات المجتمع المالي بشأن تطوير إفصاح مراقبي الحسابات في تقاريرهم عن إكتشاف الغش، وتقييمهم لتقدير الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرارية، وكذلك التصرفات غير القانونية كجزء من كل عملية مراجعة لتحقيق التنمية المستدامة، وحماية حقوق اطراف عديدة وعلى رأسها المساهمين والمستثمرين، ومؤسسات التمويل، والعاملين، والموردين والعملاء.

ثانياً: توصي الدراسة الهيئة العامة للرقابة المالية بضرورة تطوير معيار المراجعة المصري (٧٠٠) بما يتلائم مع التطورات الجديدة في المعايير الدولية للمراجعة التى تطبق اعتبارا من ٢٠٠٩/١٢/١٥ حيث أن المعيار المصري للمراجعة يتوافق مع المعيار الصادر عام ٢٠٠٦.

ثالثاً: توصي الدراسة المعهد المصري للمحاسبين بضرورة إستطلاع أرء المهنيين على مستوى جمهورية مصر العربية بشأن متطلبات المجتمع المالي المتعلقة بوضوح التقرير عن إكتشاف الغش من عدمة، والتقرير عن إكتشاف التصرفات غير القانونية، والتقرير عن تقييم مراقب الحسابات لقدرة الشركة على الإستمرارية.

رابعاً: توصي الدراسة مراقبي الحسابات بتطوير محتوى تقاريرهم من أجل المزيد من المصداقية والثقة والجودة والمهنية إستجابة لمتطلبات المجتمع المالي وتحقيقاً للمصلحة العامة لما في إفصاحاتهم من تأثير في قرارات مانحي القروض وقرارات الإستثمار ومسؤوليات الإدارة، لإستعادة الثقة الكاملة في القوائم المالية التى تم مراجعتها وتنشيط كفاءة سوق المال المصري في ظل الظروف الحالية.

الدراسات المستقبلية المقترحة

في إطار الجهود المبذولة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والمنظمات المهنية الدولية تطرح الدراسة الحالية عدة تساؤلات أمام الباحثين أهمها ما هي العوامل المحددة لمحتوى تقرير مراقب الحسابات؟ هل هي المعايير الفنية المطبقة أم ظروف المنشأة موضوع المراجعة أم طلبات المجتمع المالي؟ واذا كانت العوامل المحددة لمحتوى تقرير مراقب الحسابات هي المعايير الفنية، فما هي الأسس التي يستند عليها صياغة معيار تقرير مراقب الحسابات؟ خدمة المجتمع أم خدمة المنشأة أم خدمة مراقب الحسابات؟ وهل لدينا معايير يتم الاعتماد عليها عند تقييم محتوى تقرير مراقب الحسابات، والاحتكام اليها عندما ينشأ جدل يتعلق بالتطبيق؟

لذلك توصي الدراسة بإستمرار الدراسة والبحث في تطوير محتوى تقرير مراقب الحسابات من قبل الأكاديميين والباحثين والمهنيين والمعاهد والجمعيات والمنظمات مهنية وهيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، احمد على،(١٩٨٨) دور مهنة المحاسبة والمراجعة في بث الثقة والطمأنينة في المعلومات المالية المقدمة لهيئة سوق المال لخدمة المستثمر العادي، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية***، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، السنة الثامنة عشر، ص ٣١١-٣٨٣.

- أبو زيد، محمد خير سليم، (٢٠٠٥) ***أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية Spss***، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الحميد، عبد الرحمن إبراهيم،(١٩٩٣)، نمطية تقارير مراجعي الحسابات ومدى التزامها بالمتطلبات النظامية وأركان معايير التقرير: دراسة ميدانية لتقارير الشركات ذات المسؤولية المحدودة في المملكة العربية السعودية، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة ببني سويف،جامعة القاهرة، العدد الخامس، السنة الثالثة، ص ١٤٣-١٦٨.

- ----------، (١٩٨٨)، نمطية تقارير مراجعي حسابات الشركات المساهمة في المملكة، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس والعشرون، ص٦٣-١٠٣.

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (١٩٨٩)، ***أدلة التدقيق الدولية*** ، تعريب الدكتور عصام مرعي، مجموعة سابا وشركاهم، الرياض ، الطبعة الثانية، ص١٤٩-١٦١.

- الذنيبات، على عبد القادر، (٢٠٠٣)، بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها: دليل من الأردن، ***مجلة دراسات***، مجلة علمية محكمة، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد(٣٠) العلوم الإدارية، العدد(١)، كانون الثاني (يناير)، ص١٠٨-١٢٧.

- السقا، السيد أحمد إسماعيل، (١٩٩٧)، فجوة التوقعات في بيئة المراجعة: دراسة ميدانية في المحيط المهني في المملكة العربية السعودية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، ص٤٢٣- ٤٦٤.

- الصبان، محمد سمير، (١٩٩٣)، العلاقة بين مفهوم مستوى الأفصاح ودرجة التقدم الإقتصادي والاجتماعي للمجتمع وتأثيرها على دور المراجع الخارجي، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع١، ص١-٢٩.

- حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٢)، دراسة انتقاديه لمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش في ضوء المستجدات في المعايير الأمريكية والدولية، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، السنة الثانية عشر، العدد الأول، مارس، ص٣٥١-٤٢١.

- حميدان، عبد الناصر(٢٠٠٥)، مساهمة تقرير المدقق في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة ،جامعة بني سويف ، العدد الثاني والثالث، السنة الخامسة، ص ٢٩٩-٣٣٠.

- خليفة، ذكاء محمد محمد، (١٩٩٤)، العلاقة بين نوع تقرير المراجعة وعزل المراجع في ظل وجود أو عدم وجود لجنة للمراجعة بالشركة وأثر ذلك على استقلالية المراجع، ***المجلة العلمية***، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، العدد (٢٠)، ص٢١١-٢٦٩.

- خليل، رمضان عطية حسن، (١٩٩٨)، أثر تقرير المراجعة المطول على زيادة وعي وإدراك قارئ القوائم المالية بنطاق مسؤوليات وواجبات مراقب الحسابات، ***مجلة البحوث التجارية***، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، السنة الثامنة عشر، ص ١٣٣-١٨١.

- شاهين، إبراهيم عثمان، (١٩٨٧)، الاستجابة السلوكية لتقرير المراجع الخارجي، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، ص ١-٢٨.

- عبد البديع، أشرف محمد، (٢٠٠٤)، تقارير مراقبي الحسابات لشركات المساهمة المصرية: المنهج النظري والممارسة الجارية، ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة***، كلية التجارة بسوهاج، العدد الأول، المجلد الثالث عشر، (١٩٩٩) بحث منشور في كتاب دراسات متقدمة في المراجعة، ص٢٥٠-٣٢٦.

- عبد الله، محمد عبد الله محمد،(١٩٩٥)، تأخير تقرير المراجعة وأثر ذلك على المحتوى الإخباري، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة ببني سويف،جامعة القاهرة، العدد الأول، السنة الخامسة، ص ١١-٥٤.

- غالي، جورج دانيال،(١٩٩٨)، تضييق فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة انتقاديه، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة ، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص٧٠٥-٧٥٢.

- لطفي، أمين السيد أحمد،(١٩٩٦)، تقييم تقرير المراجعين لاستمرارية العاملين في النشاط باستخدام نموذج المحاكاة- دراسة تطبيقية على شركات قطاع الأعمال العام، ***المؤتمر الضريبي الثالث***،جمعية الضرائب المصرية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،المحور الثاني، العدد الأول، ص ٣٣٧-٤٠٧.

- متولي، سامي وهبه، (١٩٩١)، فجوة التوقعات في المراجعة، أسبابها وسبل تطبيقها، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، السنة الثامنة عشر، ص ١٧٤-٢٠٦.

- محمد، أحمد عبد المالك، (١٩٩٦)، دراسة تحليلية للاختلافات الدلالية لمعاني تقرير المراجع، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول، المجلد العشرون، ص ٦٤٩-٦٦٩.

- مصطفي، صادق حامد، (١٩٩٤)، نحو تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة: دراسة تحليلية نقدية مقارنة، ***مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين***، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والأربعون، ص٧٣-٩٥.

- عيد، صلاح بسيوني، (١٩٩٤)، تقييم ملائمة البيانات المحاسبية المنشورة لترشيد قرارات الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ع ٣، ص ١٠٣-١٢٩.

المراجع الأجنبية

- AICPA, (2013), **Clarified Statements on Auditing Standards**, SAS No 122 , SAS No 123,.SAS No 124, SAS No125, SAS No 125, SAS No126, SAS No.127, AICPA.

- AICPA, (1988), SAS, No.58: Reports on Audited financial statements, ***Journal of Accountancy***, July, pp..174-88.

- ---------, Cohen Commission, (1978), ***The Report of the Cohen Commission to Study the Auditors Responsibility***, American Institute of Certified Public Accountants, New York, USA, P.xxv.

- --------, ASB, (198٨), ***SAS No. 58: Reports on Audited Financial Statements***, American Institute of Certified Public Accountants, New York, June.

- --------, ASB, (199٢), ***SAS No. ٦٩: The Meaning of Present Fairly in Conforming with Generally Accepted Accounting Principles in the Auditor Report***, American Institute of Certified Public Accountants, New York.

- --------, ASB, (199٥), ***SAS No. ٧٩: An Amendment to SAS No. 58: Reports on Audited Financial Statements,*** American Institute of Certified Public Accountants, New York.

- ------ , (1978), ***Cohen Commission on Auditors Responsibilities ; Report, Conclusions and Recommendations*** , AICPA , N.Y, p.xxv.

- APB, (1992), ***The Future Development of Auditing - A Paper to Promote Public Debate***, Auditing Practices Board, London p.8.

- -------, (1990), Consultative Committee of Accountancy Bodies , the Auditor Responsibility in Relation to Fraud other irregularities and Errors, ***Accountancy***,105, pp. 142-52.

-Beck, G.W., (1973) The Role of the Auditor in Modern Society : An Empirical Appraisal, ***Accounting and Business Research***, spring.

-Beck , G.W., (1974), Public Accountants in Australian their Social Role, Australian, ***Accounting Research Foundation***, Melbourne, 1974, p.p.1-10.

- Bailey, W., Bylinshi, J. and Shields, M., (1993), Audit Report Wording Changes, ***Journal of Accounting Research***, Autumn, pp.355-70.

- Birdzell, L. E, (1996), SAS.No.79: Reporting on Uncertainties, ***Journal of Accountancy***, Feb, p.57.

- Car Michael, D. & Marlen, B., (1992), ***Auditing: Standards and Procedures Manual***, John Wiley and Sons Inc., N.y, p.340.

-CICA, (1988), ***Report of the commission to study the public's expectations of Audits***, CICA, Toronto, June, p.20

- Cadbury Committee, Committee on the Financial Aspects of corporate Governance, (1992), ***Report on the financial , Aspect of corporate Governance*** , , Gee and Co. Ltd, London , p.59.

- Chow, C. W. and Rice, S. J., (1982), Qualified Audit Opinion and Share Prices- AN Investigation, Auditing: ***A Journal of Practice and Theory***, Vol. 1, No. 2, Winter, pp.35-53.

-Darnil, A., (1991), The Profession and the Public, Accountancy, May, p.4.
- Dodd, P., N., Dopuch, R., Holthausen and R. Leftwich, (1984), Qualified Audit Opinions and Stock Prices: Information Content, Announcement Dates and Concurrent Disclosure, ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 6, April, pp.3-38.
- Dopuch, N., R., Holthausen and R. Leftwich, (1986), Abnormal Stock Returns Associated with Media Disclosures of Subject to Qualified Audit Opinions, ***Journal of Accounting and Economics***, May.
- Dopuch, N., R., Holthausen and R. Leftwich, (1987), Predicting Audit Qualifications with Financial and Market Variables, ***The Accounting Review***, July.
- Epstein , M.J. & Geiger, M.A.,(1994), Investor To Views of Audit Assurance: Recent Evidence of the Expectation Gap, ***Journal of Accountancy***, Jan, pp.60-66.
- Gloeck , J, D, & Jager , H,. (1993), ***The Audit Expectation Gap in the Republic of South Africa*** , University of Pretoria , Pretoria , p. 17-18.
- Gay, G., Schelluch, P. and Reid, I., (1997), Users Perceptions of the Auditing Responsibilities for the Prevention, Detection and Reporting of Fraud , of Other Illegal Acts and Error, ***Australian Accounting Review***, May., pp. 55-63
- Grant, J. and et al., (1996), Audit Quality and Professional Self Regulation, Auditing, ***A Journal of Practice and Theory***, Vol.15, No. 1, spring, pp. 142-164.
-Hopkins, L.(1996), Audit Reports : A Clear Expression of Opinion, ***Accountancy***, April , p. 117.
- Houghton, K., (1987), True and Fair View: An Empirical Study of Connotative Meaning, ***Accounting, Organization and Society***, Nov., 143-52.
- ---------- and Messier, F., (1990), ***The Wording of Audit Report: Its Impact on the Meaning of Message Communicated and Monitoring Research, Improvements in Communicated and Monitoring***, Edited by Moriarity, S., University of Oklahoma, Oklahoma.
- Humphrey, C., Moizer, P. and Turley, S., (1992), The Audit Expectation Gap in the United Kingdom, ***The Research Board***, ICAEW, London, pp. 37-52.
----------, (1991), An Empirical Dimensions to Expectations, ***Accountancy***, Oct, p.12.
-IAASB, (2012), ***The IAASB's suggestions to improve auditor reporting***, International Federation of Accountants, New York, USA.
-IAASB, (2011), Enhancing the Value of Auditor Reporting: Exploring Options for Change, ***Consultation Paper***, International Federation of Accountants, New York, USA.
-ICAI, (1992), ***Report of the commission of inquiry into the expectations of users of Published financial statement***, ICAI, Dublin, p.81.
- ICAS , (1993), ***Auditing into the twenty -first century***, ICAS , Edinburg , p. 10.
-IFAC, IAASB, (2012), ***Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements***, **Part (1)** International Federation of Accountants, New York, USA.
- ----------, (2010), ***Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements***, **Part (1)** International Federation of Accountants, New York, USA.
- ----------, (2009), ***Handbook of International Auditing Standard and Quality Control***, Part Two, International Federation of Accountants, IFAC, New York, USA.

- ----------, (2007), ***Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements,*** International Federation of Accountants, IFAC, New York, USA.
- ----------, Handbook, (1997), ***Codification of International Standards on Auditing and International Auditing Practice Statements 1994***, International Federation of Accountants, p.p. 27-454.
- Jang, H. and Lin, C., (1993), Audit Quality and Training Volume Reaction: A Study of Initial Public Offering of Stocks, ***Journal of Accounting and Public Policy***, Vol. 12, pp.263-277.
- Kelly , T., (1993), The Future Development of Auditing, ***CPA Newsletter*** , Sept. pp, 16-17.
- Libby, R., 1979, Bankers and Auditors Perceptions of the Message Communicated by the Audit Report, ***Journal of Accounting Research***, Spring.
- Lee,T., (1971), The Nature of Auditing and Its Objectives, ***Accountancy,*** No,81, April, p.294.
- Low, A.M, (1980), The auditor's Detection Responsibility: Is There an Expectation Gap***?, Journal of Accountancy***, Oct. pp. 65-70.
- Mendick , R. , (1986), The Auditors Role in Society : A New Approach to Solving the Perception Gap, ***Journal of Accountancy*** , Feb., p.71
- Michael, F., (1978), Qualified Audit Reports: Their Impact on Investment Decisions, ***The Accounting Review***, Vol. 11, No. 3, July, pp. 642-50.
- Monroe, G. S. and Woodliff, D. R., (1994a), Great Expectations: Public Perceptions of the Auditors Role, ***Australian Accounting Review***, Nov., pp. 42-53.
- ----------., (1994), An Empirical Investigation of the Audit Expectations Gap: Australian Evidence, ***Accounting and Finance***, May, p. 48.
- Morhrweis, L. C. and Kelly, A. S., (1989), Bankers and Investors Perceptions of the Auditors Role in Statements Reporting: The Impact of SAS No.58, ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Fall.
-Porter, B., (1983), ***Report on The Auditors Responsibility To Detect Fraud, Unpublished Research Report***, Accountancy Dept., Massey university, N.2
-Ricchiute, D.N., (1992), Working paper order effects and Auditor's going concern decisions, ***The Accounting Review***, Jan, p.46
- Treadway Commission, (1987), ***Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting,*** National Commission on Fraudulent Financial Reporting, Washington , D.C pp, 12-13.
- Whittred, G.P., (1987), Audit Qualification and the Timeliness of Corporate Annual Reports, ***Journal of Accounting Research***, Vol.25, No.2, Autumn.
- Zhang ,M.& Harrold, S., (1997), Going , Going... Gone? Is a Self Fulfilling Prophecy ?, ***Australian Accountant*** , August., p.22.

ملحق الدراسة: قائمة الاستبيان

القسم الأول: معلومات عامة

	أولا: الوظيفة الحالية

ثانياً المؤهل العلمي:

د- دكتوراه	ج- ماجستير	ب. دبلوم دراسات عليا	أ . بكالوريوس

ثالثاً التخصص العلمي:

	ب. أخري	أ . المحاسبة

رابعا : الخبرة العملية (بالسنوات):

د. أكثر من ١٥	ج. من ١٠ إلي ١٥	ب. من ٥ إلي ١٠	أ . أقل من ٥

القسم الثاني : يرجي التكرم بعد قراءة العبارات التالية، وضع (*) في العمود المناسب...

العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١- توجد أهمية لإضافة كلمة " مستقل " لعبارة تقرير مراقب الحسابات					
٢- ، توجد أهمية لإضافة عبارة مراجعة ملخص السياسات المحاسبية الهامة في فقرة المقدمة					
٣- توجد أهمية لإضافة عبارة مراجعة الإيضاحات التفسيرية الأخرى في فقرة المقدمة					
٤- توجد أهمية لإنشاء فقرة خاصة لمسؤولية الإدارة تشير إلى أن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وتشمل المسؤوليات: ١/٤ تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد وعرض البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ					
٢/٤ اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة					
٣/٤ عمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف					
٥- توجد أهمية لإنشاء فقرة خاصة لمسؤولية مراقب الحسابات، (الفقرة الأولى) وتشمل: ١/٥ إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية بناء على مراجعتنا					
٢/٥ لقد قمنا بأجراء المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المصرية					

٣/٥ الامتثال لمتطلبات أخلاقيات المهنة					
٤/٥ أن نخطط ونجرى المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية					
٦- توجد أهمية لإنشاء فقرة خاصة لمسؤولية مراقب الحسابات، (الفقرة الثانية) وتشمل: ١/٦ تتضمن المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية.					
٢/٦ تعتمد الإجراءات المختارة على حكم مراقب الحسابات					
٣/٦ تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ، وعند إجراء هذ التقييمات للمخاطر فإن على مراقب الحسابات: ١/٣/٦ اعتبار الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف					
٢/٣/٦ ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة					
٤/٦ تتضمن المراجعة كذلك: ١/٤/٦ تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية					
٢/٤/٦ تقييم معقولية التقديرات التي أجرتها الإدارة					
٣/٤/٦ تقييم العرض الشامل للبيانات المالية					
٧- توجد أهمية لإنشاء فقرة خاصة لمسؤولية مراقب الحسابات ، (الفقرة الثالثة) تشير إلى أننا نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا الخاص بالمراجعة.					
٨- توجد أهمية لتعديل فقرة الرأي التي تتضمن: ١/٨ في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة وفقاً للمعيار الدولي					
٢/٨ في رأينا أن البيانات المالية تعبر بعدالة ووضوح وفقاً للمعيار المصري					
٣/٨ المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية					

٩- برأيك، توجد أهمية لإضافة فقرة خاصة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية، مع الأخذ في الاعتبار أن شكل ومضمون هذه الفقرة يعتمد على طبيعة المسؤوليات الأخرى لمراقب الحسابات الخاصة بإعداد القوائم المالية.					
١٠- إذا توصل مراقب الحسابات إلى أن عرض المنشاة لأية معلومات ملحقة غير مراجعة لا يميزها بشكل كاف عن البيانات المالية المراجعة فإن على مراقب الحسابات أن يوضح في تقريره أن تلك المعلومات لم يتم مراجعتها.					
١١- تعتقد أن حقيقة المعلومات الملحقة غير المراجعة لا تعفي مراقب الحسابات من مسؤولية قراءتها لتحديد حالات عدم الاتساق الجوهرية في البيانات المالية المراجعة ومسؤوليات مراقب الحسابات بشأنها.					
١٢- يلبي التطور في محتوى تقرير مراقب الحسابات احتياجات المجتمع المالي والتي تشمل: ١/١٢ استقلالية مراقب الحسابات					
٢/١٢ نزاهة وموضوعية مراقب الحسابات					
٣/١٢ اكتشاف الغش أو الخطأ والتقرير عنه					
٤/١٢ التقرير عن تقييم تقدير الإدارة لقدرة الشركة على الإستمرارية					
٥/١٢ أكتشاف التصرفات غير قانونية والتقرير عنها					
١٣- يوجد تأثير لمحتوى تقرير مراقب الحسابات على القرارات والمسؤوليات بشأن: ١/١٣ دراسة مدى إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المصرية للمراجعة					
٢/١٣ دراسة مدى ممارسة أعمال المراجعة والتأكيد وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية					
٣/١٣ دراسة مدى التزام ممارسي المهنة بمباديء وقواعد أخلاقيات المهنةعند اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وممارسة اعمال المراجعة والتأكيد وفقاً للمعايير المصرية للمراجعة					
١٤- يوجد تأثير لمحتوى تقرير مراقب الحسابات على القرارات والمسؤوليات بشأن: ١/١٤ تقييم مراقب الحسابات لفعالية الرقابة الداخلية					

٢/١٤ تخطيط مراقب الحسابات للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية					
٣/١٤ الحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية					
٤/١٤ اعتماد الإجراءات التى تم إختيارها على الحكم الشخصي لمراقب الحسابات					
٥/١٤ تقييم مراقب الحسابات لمخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ					
٦/١٤ لدى تقييم المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتبارة الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها					
٧/١٤ تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا					
٨/١٤ تصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف					
٩/١٤ ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة					
١٠/١٤ تقييم مراقب الحسابات لملاءمة السياسات المحاسبية					
١١/١٤ تقييم مراقب الحسابات للتقديرات المحاسبية الهامة التي اعدت بمعرفة الإدارة					
١٢/١٤ تقييم مراقب الحسابات لسلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية					
١٣/١٤ ادلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساساً مناسباً لإبداء رأينا في القوائم المالية					
١٥- يوجد تأثير لمحتوي تقرير مراقب الحسابات على القرارات والمسؤوليات بشأن : ١/١٥ من رأينا أن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح وفي جميع جوانبها المادية					
٢/١٥ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة					
٣/١٥ تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن					

كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجود إثباتة فيها					
٤/١٥ وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات					
٥/١٥ قد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المراعية					
٦/١٥ البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعدة وفقاً لمتطلبات القانون ١٩٨١/١٥٩ ولائحة التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر					
١٦- يوجد تأثير للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على القرارات والمسؤوليات من حيث تضمينها نصوص تتعلق بإلزام: ١/١٦ الشركات بتصميم أنظمة متكاملة للرقابة الداخلية.					
٢/١٦ الشركات بتنفيذ أنظمة للرقابة الداخلية.					
٣/١٦ الشركات بالمحافظة على أنظمة الرقابة الداخلية.					
٤/١٦ الشركات بالتطبيق الكامل لمعايير المحاسبة المصرية.					
٥/١٦ مراقبي الحسابات بالمعايير المصرية للمراجعة.					
٦/١٦ مراقبي الحسابات بمتطلبات أخلاقيات المهنة.					
٧/١٦مراقبي الحسابات بتقييم الرقابة الداخلية لتصميم إجراءات المراجعة المناسبة.					
٨/١٦ مراقبي الحسابات بجميع أدلة المراجعة.					
٩/١٦ مراقبي الحسابات بالمحافظة على أدلة المراجعة لمدة ١٠ سنوات على الأكثر.					
١٠/١٦ جمعية المحاسبين والمراجعين بالرقابة على جودة خدمة أعمال مراقبي الحسابات					
١٧- يوجد تأثير للتطورات في محتوى تقرير مراقب الحسابات على أداء عملية المراجعة من حيث التزام مراقبي الحسابات بالإفصاح: ١/١٧ بأن الشركة تطبق نظام تكاليف يفي بالغرض					

منه					
٢/١٧ بأنه يقيم ما إذا تم التفريق بوضوح بين المعلومات الملحقة والبيانات المالية المراجعة					
٣/١٧ يجب أن يوضح مراقب الحسابات في تقريرة أن المعلومات الملحقة غير مراجعة					
٤/١٧ يجب ان يوضح مراقب الحسابات انه لا يمكن التفريق بوضوح بين المعلومات الملحقة والبيانات المالية المراجعة نظراً لطبيعتها أو كيفية عرضها					
٥/١٧ المحافظة على أدلة المراجعة لمدة ٥ سنوات على الأكثر.					
٦/١٧ المسؤوليات الأخرى في قسم منفصل مع وضع عنوان فرعي لها" المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى"					
٧/١٧ تطبيق الرقابة على الجودة على مراجعة البيانات المالية التاريخية					
٨/١٧ عدم وجود تعارض بين معايير المراجعة المصرية ومعايير المراجعة الدولية في ظروف معينة					
٩/١٧ بلد المنشأ لمعايير المراجعة المصرية					

ونشكر لكم تعاونكم معنا

Evaluate the Effectiveness of the Development Content of the Auditor's Report in Light of the Requirements of the Financial Community

Dr. Ahmed Helmy Gomaa
Umm Al-Qura University
Makkah Al Mukarramah- KSA

Abstract

The objective of the study: Targeting the current study to assess the effectiveness evolution content auditor's report in light of the requirements of the financial community through display historical requirements of the financial community, and then examine the impact of the current evolution in the content of the auditor's report on the decisions of lenders and brokers investment and management decisions, through a sampleamounted to 480 employees credit and investment management and financial managers working in companies listed its shares on the Egyptian Stock Exchange.

Results of the study of the theory: the time has come for the federations international professional and auditors after strides quite in the development of auditing standards that respond to the requirements of the financial community to expand the audit report and that the best solution to this is disclosure auditors in their reports clearly the detection fraud, illegal acts, and evaluate management's estimate of the ability of the entity on going concern.

Results of the field study: That there is a feasibility of the developments in the auditor's report, and that there is an impact of these developments on the decisions of lenders and brokers investment and management decisions as evidenced also lenders and brokers investment was more interested in these developments and their different effects of corporate governance by virtue of the nature and risks of their job and their experience process.

Key terms: Egyptian Standards on Auditing (ESA) –International Standard on Auditing (ISAs) - Auditor - Credit Decisions(CD) - Investment Decisions (ID) – Management Responsibility (MR).